

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة النقدية
والسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2010-
2017

الاستاذة المؤطرة:

براهمية أمال

من إعداد الطالبتين:

✓ بوعكاز رزيقة

✓ عبدة ياسمين

السنة الجامعية: 2018-2019

شكر وتقدير:

قال تعالى: " رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " النمل الآية 19.

نحمد الله العلي العظيم الذي هدانا ووفقنا وذل كل الصعوبات أمامنا.

نتقدم بعميق الشكر وفائض الامتنان والاحترام إلى الأستاذة المؤطرة " براهيمية أمال " التي لم تبخل علينا بنصائحها وإرشاداتها القيمة ونتمنى من الله أن يجازيها خير جزائه.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة قالمة.

ونشكر كل من ساعدنا ودعمنا من قريب وبعيد.

وشكرا

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد عليه الصلاة والسلام، والحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا العمل المتواضع ووفقنا في انجازه وأسأل الله أن يرجع علينا بالنتفع.

قال تعالى: " وإخفص لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا..."

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما، إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصى فضائلهما، إلى " أمي الحبيبة " التي أوصى بها الله ثلاثا وجعل الجنة تحت قدميها، وإلى من تعب لأرتاح وضى لأتلم إلى من أحمل اسمي بكل افتخار " أبي الغالي "، أدامهما الله لي وأطال الله في عمرهما وأن يمنحهما الصحة والعافية، وأن يجعل عاقبتهما جنة عرضها السموات والأرض.

إلى من حملنا في رحم واحد أختي " شيماء " وأخي " أيمن " حفظهما الله وأسأل الله التوفيق والنجاح لهما في مسارهم الدراسي.

إلى خالاتي وأخوالي، عمي و عمتي، جدي وجدتي، وكل الأهل والأقارب.

إلى من قاسمتني هذا العمل " رزيقة ".

إهداء :

الحمد لله الذي لولا توفيقه لنا لما وصلنا إلى ما نحن عليه. نحمد الله كثيرا على نعمته التي أنعم بها علينا.

قال تعالى: " وإخفص لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربني ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى أعلی ما ملكه في حياتي والدايا الكريمين أهدي لكما ثمرة جهدي، أدامكما الله ورحمكما لنا.

إلى من فتحت عيني فوجدتها أمامي بكيت لأحزاني وسمرت لآلامي، إلى التي احتضنتني بين ذراعيها وعلمتني معاني الإنسانية أمي العجيبة " دليلة "

إلى من شقى في الدنيا لأجلي، وزرع لي الأرض بدمه وسقاها بعرقه لأسعد، إلى من علمني الثقة بالنفس، الصبر، الطموح وتعلمت منه القيم العليا والأخلاق الفاضلة، مثلي الأعلى، إلى من أفتخر أنني من طلبة أبي الغالي " الربيعي " .

إلى التي إذا أصبت كانت لي شمعة وإذا أخطأت كانت لي ناهية، أختي الغالية " نبيلة " ، وزوجها " رشيد " أتمنى لكما السعادة،

إلى التي أتمنى لها عطاء يستحق قلبها، صاحبة القلب الكبير الذي يعطي من غير حساب أختي الغالية " منيرة " .

إلى من يفتق قلبي لرؤيته وأحترق لبعده عنا، من علمني أن الإرادة أساس المستقبل، وعلمني الحب والحنان، إليك يا من لا أم لك غيره في الوجود أختي الوحيد " عمار " وزوجته الغالية " خولة " ، أتمنى لكما السعادة.

إلى ملائكة قلبي، إلى الذين أتمنى لهم التوفيق في حياتهم أبناء أختي " محمد " ، " معاذ " ، " انس " .

إليك يا توأم روحي وخطيبي " توفيق " ، وفقك الله وحمالك .

إلى عائلتي الكريمة أخواي وخالاتي، أعمامي وعماتي، وإلى جدتاي حفصهما الله.

إلى الإخوة التي لم تدهم أمي وقاسموني الحياة صديقاتي شافية، شيما، صونية، خديجة، كريمة، وإلى التي قاسمتني هذا العمل بتواضع كبير وصدر رحب " ياسمين " .

إلى كل من أحبوني حبا صادقا وتمنوا لي الخير أينما أكون، إلى كل من أحب قلبي ولم يذكره قلبي.

فهرس المحتويات

الفهرس :

الصفحة	الموضوع
/	كلمة شكر وتقدير
1 - 1	فهرس المحتويات
1	قائمة الجداول
1	قائمة الأشكال
أ-ج	المقدمة العامة
26-1	الفصل الأول: تغيرات أسعار النفط في الجزائر
02	تمهيد
03	المبحث الأول: أساسيات حول النفط وتسعيه
03	المطلب الأول: ماهية النفط وتسعيه
05	المطلب الثاني: أنواع تسعير النفط والعوامل المؤثرة في تسعيه
11	المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار النفط على الدول المنتجة والمستهلكة
13	المبحث الثاني: واقع قطاع النفط في الجزائر
13	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن النفط في الجزائر
17	المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر النفطية
20	المطلب الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع النفط في الجزائر
22	المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط في الجزائر
22	المطلب الأول: تطورات أسعار النفط قبل سنة 2010
23	المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط من 2010 - 2014
24	المطلب الثالث: تطورات أسعار النفط من 2015 - 2017
26	خلاصة
54-27	الفصل الثاني: انعكاسات تغير أسعار لنفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2017-2010
28	تمهيد
29	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
29	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

فهرس المحتويات

30	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
33	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
36	المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر
36	المطلب الأول: تطورات السياسة النقدية في الجزائر
38	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر
43	المطلب الثالث: التحديات التي تواجه السياسة النقدية في الجزائر
46	المبحث الثالث: أسعار النفط والسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)
46	المطلب الأول: تغيرات أسعار النفط والكتلة النقدية خلال الفترة (2010-2017)
49	المطلب الثاني: تغيرات أسعار النفط ومقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2010-2017)
51	المطلب الثالث: انعكاسات تغير أسعار النفط على التضخم ومعدلات الفائدة في الجزائر
54	خلاصة
78-55	الفصل الثالث: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017
56	تمهيد
57	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية وتطورها في الجزائر
57	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية
59	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية
66	المطلب الثالث: تطور السياسة المالية في الجزائر
69	المبحث الثاني: العلاقة بين أسعار النفط والسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017
69	المطلب الأول: أسعار النفط والإيرادات العامة (2010-2017)
70	المطلب الثاني: أسعار النفط والنفقات العامة (2010-2017)
72	المطلب الثالث: أسعار النفط والموازنة العامة (2010-2017)
74	المبحث الثالث: انعكاسات تغير أسعار النفط على صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2010-2017
74	المطلب الأول: مفهوم صندوق ضبط الإيرادات
76	المطلب الثاني: العلاقة بين أسعار النفط وصندوق ضبط الإيرادات
77	المطلب الثالث: تأثير صندوق ضبط الإيرادات على الموازنة العامة في الجزائر 2010-2017

فهرس المحتويات

78	خلاصة
81	الخاتمة العامة
85	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر	15
02	أسعار النفط الخام في الجزائر من 2005 إلى 2009	22
03	أسعار النفط الخام في الجزائر (2010 - 2014)	23
04	أسعار النفط الخام في الجزائر (2015 - 2017)	24
05	تطور الكتلة النقدية وتغيرات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2010-2017	48
06	تطورات مقابلات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر (2010-2017)	49
07	تطورات كل من أسعار النفط والتضخم المتوسط السنوي في الجزائر (2010-2017)	51
08	تطورات معدلات عمليات بنك الجزائر و أسعار النفط في الجزائر (2010-2017)	52
09	تطورات أسعار النفط والإيرادات العامة في الجزائر (2010-2017)	69
10	تطور إجمالي النفقات العامة مقارنة بأسعار النفط خلال الفترة 2010-2017.	71
11	تطورات أسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر (2010-2017)	72
12	انعكاسات تغير أسعار النفط على صندوق ضبط الإيرادات (2010 - 2016)	76

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	تطور أسعار النفط ومعدل البطالة في الجزائر	01
17	تطور احتياطات النفط في الجزائر من 2010 إلى 2017	02
18	التوزيع الجغرافي لاحتياطات النفط في الجزائر	03
19	إنتاج النفط الخام في الجزائر (2010-2017)	04
78	دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017	05

المقدمة العامة

مقدمة:

يمثل النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، فهو من أهم المعايير الرئيسية التي لها تأثير عالمي، ويعتبر من الدعامات الأساسية لكل الاقتصاديات العالمية، وذلك لقيمته الحيوية للبلدان والأرباح الضخمة الملازمة له.

ويلعب النفط دورا مهما في اقتصاديات أغلب الدول خاصة الدول المنتجة والمصدرة له، حيث تشكل العائدات النفطية العمود الفقري لاقتصادها ومن بين أهم هذه الدول نجد الجزائر، حيث يعتبر النفط المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيله، وهو ما يعني أنه معرض للصدمات السلبية أو الإيجابية مع كل انخفاض وتراجع أو ارتفاع لسعره في الأسواق الدولية، وهذا الاعتماد على الموارد النفطية شكل عقبة رئيسية أمام الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل الظروف الحالية التي يعيشها العالم جراء الانخفاض المستمر في أسعار النفط الذي انعكس على السياسة الاقتصادية للدولة.

ومما لا شك فيه أن السياسة الاقتصادية تشمل على مجموعة من السياسات كالسياسة المالية، السياسة النقدية، والتجارية، ألا أن السياستين المالية والنقدية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى نظرا لأهميتهما في تحقيق الأهداف المتعددة التي تنشدها الاقتصادات، إذ تعد أدوات هاتين السياستين من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي كانهيار أسعار النفط.

الإشكالية:

بناء على كل ما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوعنا في التساؤل التالي:

فيما تتمثل انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2017؟

ومن أجل الإحاطة والإمام بجميع جوانب الموضوع نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو انعكاس تغيرات أسعار النفط على الدول المنتجة والمستهلكة؟

- فيما تتمثل العلاقة بين أسعار النفط والسياسة النقدية في الجزائر؟
- ما هو انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر؟

الفرضيات:

بناء على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكننا طرح الفرضيات التالية:

- 1- تؤثر أسعار النفط على الدول المنتجة للنفط فقط.
- 2- ترتبط السياسة النقدية بالتطورات التي تشهدها أسعار النفط في الجزائر.
- 3- يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات ولذلك نجد أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على السياسة المالية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوعنا في:

- 1- إبراز المكانة التي يحتلها النفط بالنسبة للدول المنتجة للنفط والمستهلكة له.
- 2- نظرا لأهمية النفط يقوم مؤطري السياسة الاقتصادية في الجزائر ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية بناء على سعر النفط في السوق النفطية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الأدوات المستعملة للسياستين النقدية والمالية في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.
- إبراز الآثار التي تحدثها تقلبات أسعار النفط على السياستين النقدية والمالية في الجزائر.

المنهج المتبع:

- للإجابة على إشكالية الموضوع وتحقيق الأهداف تم الاعتماد على:
- المنهج التاريخي: من خلال التطرق إلى تطورات أسعار النفط وتطور السياستين النقدية والمالية في الجزائر.

- المنهج الوصفي: من خلال التطرق إلى مفاهيم تخدم الموضوع.
- المنهج التحليلي: من خلال تحليل انعكاس تغيرات أسعار النفط على السياستين النقدية والمالية في الجزائر.

هيكل الدراسة:

قصد تغطية جميع نواحي الموضوع تم تقسيمه إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول تحت عنوان: تغيرات أسعار النفط في الجزائر، والذي قسم إلى ثلاث مباحث، الأول بعنوان أساسيات حول النفط وتسعيده، والثاني واقع قطاع النفط في الجزائر، أما المبحث الثالث فيتناول تطورات أسعار النفط في الجزائر.

الفصل الثاني بعنوان: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، والذي قسم إلى ثلاث مباحث، الأول يتناول ماهية السياسة النقدية، والثاني واقع السياسة النقدية في الجزائر، أما المبحث الثالث والأخير يتدرج تحت عنوان: أسعار النفط والسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017.

الفصل الثالث بعنوان: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017 وهذا بدوره قسم إلى ثلاث مباحث، الأول تطرقنا فيه إلى ماهية السياسة المالية وتطورها في الجزائر، أما المبحث الثاني تناولنا فيه العلاقة بين أسعار النفط والسياسة المالية في الجزائر، وفيما يخص المبحث الأخير فهو يتناول انعكاسات تغير أسعار النفط على صندوق ضبط الإيرادات.

المفصل الأول:

تغيرات أسعار النفط في

الجزائر

تمهيد:

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وقد لعب دورا فعالا في رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والدولية فهو المصدر الرئيسي للطاقة، حيث يمثل حوالي ثلثي الاستهلاك العالمي، ومنه فإن دراسة سعر النفط وأنواعه والعوامل المؤثرة في الأسعار النفطية تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن، ومن الملاحظ أنه حدث تغير كبير في أسعار النفط في الآونة الأخيرة والتي لها دور كبير في خلق التوازنات الاقتصادية خاصة للدول المصدرة للنفط من بينها الجزائر، والتي تريد الحفاظ على مستوى مرتفع للأسعار الذي يحقق لها احتياجاتها في العالم الخارجي.

ومن خلال هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: أساسيات حول النفط وتسعيه

المبحث الثاني: واقع قطاع النفط في الجزائر

المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط في الجزائر

المبحث الأول: أساسيات حول النفط وتسعيه

احتل النفط مكانة عالمية عالية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية وفي كل المجالات السياسية، الاقتصادية وغيرها.

المطلب الأول: ماهية النفط وتسعيه

يعتبر النفط من أبرز المواد الأولية في الاقتصاد العالمي وعليه سيتم التعرف على النفط وكيفية تسعيه.

أولاً: ماهية النفط

سنحاول من خلال هذا الفرع التعرف على النفط وأنواعه

1- تعريف النفط:

النفط أو البترول Petroleum كلمة من أصل لاتيني تتكون من مقطعين أولها هو Petr وتعني صخر، والثانية oleum وتعني زيت، ومنه الكلمة كلها تعني زيت الصخر، لأن الإنسان القديم كان يراه طافيا فوق الصخور أو خارجا منها، لأنه كمادة يتمتع بقدر متفاوت من اللزوجة، ويسمى بالانجليزية Petroil وهي تسمية صحيحة لأن oleum باللاتينية تعادل Oil بالانجليزية¹.

والبترول مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكاربون، وهو في نفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، حيث كل جزيء يتألف من ذرات، وتتحدد خصائص المادة بالذرات التي تتحدد لتكون جزيئاتها وبالطريقة التي يتم بها الاتحاد².

فالنفط خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتكون وتتجمع في باطن الأرض وتظل فيه إلى أن تخرج إلى سطح الأرض من تلقاء نفسها أي بفعل العوامل الطبيعية المختلفة (شقوق، كسور أرضية) أو بفعل الإنسان.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2015، ص 15.

² محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 8.

وقد اختلف العلماء في أصل نشأة البترول، فمنهم من يرى أنه نشأ نشأة أزلية أو طبيعية أي أنه نشأ بدون سبب يمكن أن يعرفه الإنسان كنتيجة للتفاعل الكيماوي الذي حدث في المواد غير العضوية التي تتكون منها¹.

2- حالات تواجد النفط في الطبيعة:

يوجد النفط في الطبيعة على ثلاث حالات هي²:

- ✓ الحالة الصلبة أو شبه الصلبة: كعروق الاسفلت وهي حالة نادرة الحدوث
- ✓ الحالة السائلة: وهي الحالة التي يسمى فيها البترول بالزيت الخام Grude Oil أو خام البترول، وهذا الزيت عبارة عن سائل ذهبي ذو رائحة خاصة مميزة، تتفاوت ألوانه بين الأخضر والأصفر والبني والأسود، كما تختلف لزوجته بحسب درجة كثافة النوعية، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة البترول الخام، فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية كلما ازدادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس بالعكس.
- ✓ الحالة الغازية: ويطلق عليها الغاز الطبيعي Natural Gas وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها: الميثان والايثان والبروبين والبوتان، النتروجين، ثاني أكسيد الكربون والكبريت، وبنسب متفاوتة.

3- أنواع النفط:

للنفط أنواع تختلف باختلاف درجة النوعية والكثافة والتي تراوح بين 1 و60 درجة، حيث يمكن تصنيف هذه الأنواع إلى ثلاث هي³:

- ❖ النفط الخفيف الذي تكون فيه الكثافة النوعية تفوق 35 درجة،
- ❖ النفط المتوسط الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية بين 28 و35 درجة،
- ❖ النفط الثقيل الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية أقل من 28 درجة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 8،9.

³ جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 9، المجلد 1، جوان 2016.

ثانيا: تعريف سعر النفط

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو لا يتساوى معها، أي قد يكون السعر أقل أو أكبر من القيمة لذلك الشيء المنتج.

فسعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقد، لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ¹.

المطلب الثاني: أنواع سعر النفط والعوامل المؤثرة في تسعيره

هناك أنواع لسعر النفط بالإضافة إلى وجود عوامل تؤثر في تسعيره.

أولا: أنواع سعر النفط

هناك عدة أنواع لسعر النفط نذكر منها²:

1- الأسعار المعلنة: (The Posted prices)

أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندر أويل نيوجرسي (Standar Oil of New Jersey Company) الأمريكية عام 1880، حيث كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكي، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام 1873، ومن ثم فقد أعلنت من جانبها أسعارا على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجه في عملية التسعير.

2- الأسعار المتحققة: (The Realized Prices) أو الأسعار الفعلية (The Actual Prices)

كان دخول الشركات النفطية المستقلة في أقطار الشرق الأوسط بداية لظهور أسعار جديدة في السوق النفطية سميت بالأسعار المتحققة، وذلك عندما منحت هذه الشركات بعض الحسومات على

¹ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 194.

² نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية الليبية، ط1، 2000، ص 24.18.

الأسعار المعلنة، وقد كان الهدف وراء ذلك منافسة شركات النفط الكبرى في سعر نفطها المعلن. وتعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه أسعارا فعلية في السوق الآنية (الفورية) للنفط يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها: أنماط الاستهلاك، طبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافة النوعية... الخ، وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علما بأن هذه الأسعار هي دائما أقل من الأسعار المعلنة.

3- أسعار الإشارة (The Reference Prices)

تكون هذه الأسعار في مستوى وسط ما بين السعيرين السابقين "الأسعار المعلنة ولأسعار المحققة" وقد طبق لأول مرة من قبل القطر الجزائري بعد الاتفاق الذي عقد مع فرنسا في 28 جوان 1965، وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجوز أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار، كما طبقتها فنزويلا حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار المتحققة إلى كانت سائدة بين الطرفين سابقا.

4- أسعار الكلفة الضريبية (The Tax Paid Prices)

تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعنية، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي تركز عليها الأسعار بين الخسارة بطبيعة الحال.

وقد اتفقت الأساليب التي تم بموجبها احتساب هذه الأسعار بين الطرفين - حكومات الأقطار المنتجة للنفط والشركات النفطية العاملة في أراضيها - فأصبحت هذه الأسعار تساوي في المتوسط ما يلي:
سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة.

حيث أن: عائد الحكومة = الربح + الضريبة.

5- الأسعار الآنية أو الفورية (The Spot Prices)

لقد برزت هذه الأسعار في سوق النفط العالمية مع أواخر عام 1978 بعد أن توقفت صادرات النفط الإيرانية عن البلدان المستهلكة (المتعاقدة معها)، مما اضطرت هذه الأخيرة إلى البحث عن نفوط بديلة بسبب زيادة الطلب العالمي اتجاه المعروض منه، بمعنى آخر فإن الأسعار الآنية ماهية إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقاً، والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائد في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء.

ثانياً: العوامل المؤثرة في تسعير النفط

من البديهيات المعروفة اقتصادياً أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى العرض والطلب على هذه السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصادياً بحالة التوازن، ومنه هناك عوامل كثيرة تؤثر في تحديد مستوى الأسعار المستخدمة في تجارة النفط نوجزها في ما يلي¹:

1- العرض والطلب والاحتياطي البترولي:

يخضع العرض العامي للنفط لعدد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره وتحقيقاً لمورد نقدي يلبي لاحتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل، فقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطوراً ملفتاً وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة، كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة. أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج الأوبك فمن المتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية من نحو 49 مليون برميل عام 2002 إلى 66 مليون برميل عام 2025، حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة، حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة في الدول المصدرة للنفط مثل الاتحاد السوفياتي سابقاً.

¹ بن بوزيان محمد، لخديمي عبد الحميد، تغيرات أسعار النفط والاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 1، الجزائر، 2013، ص: 121، 122.

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمي وحجم النفط المخزن في باطن الأرض الذي يمكن استخلائه بواسطة الوسائل النفطية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاكتشاف.

2- المنظمات الدولية والعوامل الجيوسياسية

من أهم هذه المنظمات الدولية التي لها تأثير في أسعار النفط ما يلي:

أ- منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC):

تأسست منظمة الأوبك في الستينات (1960) من قبل إيران، العراق، الكويت، السعودية وفنزويلا، في وقت كانت تشهد فيه هذه البلدان النامية المؤسسة للمنظمة مرحلة انتقال سياسي دولي واقتصادي في فترة انتهاء الاستعمار وولادة العديد من البلدان المستقلة الجديدة في العالم الثالث، ثم انضم إلى الأعضاء الخمس، عشر دول أخرى في الفترة الواقعة بين 1960-2018 وهي على الترتيب قطر، اندونيسيا، ليبيا، الإمارات، الجزائر، نيجيريا، الإكوادور، أنغولا، الغابون، غينيا الاستوائية وكانت آخرها الكونغو عام 2018، كان مقر المنظمة في الخمس السنوات الأولى في جنيف بسويسرا ثم انتقلت إلى العاصمة النمساوية في فيينا عام 1965.

يعتبر الهدف من تأسيس المنظمة هو تنسيق وتوحيد سياسات تجارة النفط بين الدول الأعضاء لضمان أسعار عادلة ومستقرة لمنتجي النفط، واستمرار الإمدادات من البترول بشكل فعال ومنتظم إلى الدول المستهلكة وضمان جني أرباح عادلة للبلدان المستثمرة في هذه الصناعة.¹

ب- الوكالة الدولية للطاقة (IEA):

هي منظمة دولية مستقلة تسعى لتمديد إمدادات مصادر الطاقة بأسعار تكون في المتناول لفائدة الدول الأعضاء، وتركز عملها على أربعة مجالات رئيسية هي: أمن الطاقة، التنمية الاقتصادية، التوعية البيئية والعلاقات مع الدول غير الأعضاء (خاصة المنتجين والمستهلكين الكبار للطاقة).

¹ ماهي منظمة الأوبك التي أعلن قطر انسحابها منها؟، على الموقع: <https://www.bbc.net> ، تاريخ الاطلاع: 02-03-2019.

أنشأة وكالة الطاقة الدولية بعد أزمة النفط الأولى عام 1994، ومقرها بالعاصمة الفرنسية باريس، وكان الهدف وراء إحداثها هو تنسيق جهود الدول الأعضاء الرامية إلى مواجهة الاضطرابات التي تعرفها السوق الدولية للنفط والمخاطر المتعلقة بإمدادات من هذه المادة الحيوية، وما يزال هذا الهدف يمثل جانبا رئيسيا من جوانب عمل الوكالة، إلا أن نطاق عملها قد توسع مع التطور الذي شهدته مع مرور السنين، وتحتل الوكالة الدولية للطاقة موقعا متميزا في الجوار العالمي بشأن قضايا الطاقة، وتعمل على توفير الإحصائيات والتحليلات الموثوقة لمختلف الفاعلين والمهتمين بالسوق العالمية للطاقة، وتعلن وكالة الطاقة الدولية على تحقيق الأهداف التالية¹:

- صون نظم التعامل مع الاضطرابات التي تعرفها الإمدادات النفطية وتجويدها،
- تعزيز سياسات الطاقة الرشيدة في سباق عالمي من خلال العلاقات التعاونية مع الدول غير الأعضاء والمؤسسات الصناعية والمنظمات الدولية،
- تفعيل نظام معلوماتي دائم حول سوق النفط الدولية وتحسين إمدادات الطاقة في العالم وبنية الطلب عبر تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة،
- تعزيز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا الطاقة والمساعدة في تحقيق التكامل بين السياسات البيئية والطاقة.

تضم وكالة الطاقة الدولية 29 بلدا عضوا، كما تقوم بإصدار مجموعة من التقارير والنشرات الدورية والسنوية، من أهمها: آفاق الطاقة في العالم، تقرير سوق النفط، آفاق تكنولوجيا الطاقة ومجلة الطاقة.

ج- العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:

لقد كان هناك إجماع في أواسط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط.

¹ وكالة الطاقة الدولية، على الموقع: <https://www.aljazeera.net> ، تاريخ الاطلاع: 02-03-2019.

لقد تأثر سعر النفط في السوق النفطية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2008 إلى مجموعة من الصدمات النفطية موزعة حسب السنوات التالية: 1973، 1979، 1986، 1998، 2004، 2008، وهي كالاتي¹:

- **الأزمة النفطية عام 1973**: لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار النفطية وتقييم البرميل بقيمته التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار النفط من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 400%.
- **الأزمة النفطية عام 1979**: ارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار للبرميل الواحد إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.
- **الأزمة النفطية 1986**: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1986 انخفض سعر النفط بشدة، إذ انخفض سعر بحر الشمال إلى 17،70 دولار للبرميل وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة بعد أن وقفت فترة من الزمن وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل.
- **الأزمة النفطية 1998**: في التسعينات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.
- **الأزمة النفطية 2004**: تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط طيلة السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة الأوبك منذ بدأ العمل بنظام السلة في عام 1987).

¹ بن بوزيان محمد، لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 125،126.

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة والمستهلكة

يعتبر النفط سلعة أساسية سواء للدول المنتجة أو الدول المصدرة، ومنه فإن أي تغير في سعره بالانخفاض أو الارتفاع سيكون له آثار واضحة على اقتصاديات هذه الدول.

أولاً: أثر تقلبات أسعار النفط في الدول المنتجة

يمثل النفط الدخل الرئيسي لأغلب الدول المنتجة له ففي حالة انخفاض أسعاره سيكون على البلدان المصدرة للنفط تمهيد مسيرة التصحيح دون كبح الإنفاق من المالية العامة بشكل مفاجئ، غير أن ضغوط الموازنة وسعر الصرف قد تكون كبيرة بالنسبة للبلدان التي لا تملك صناديق للوفرات ولا قواعد مالية قوية، وبدون السياسات النقدية السليمة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع التضخم ومزيد من الانخفاض في سعر الصرف، وهذا ما يترتب عليه تخفيض فوري في النفقات.

كما سيؤثر انخفاض أسعار النفط على المواطن بشكل مباشر على الاستهلاك، فهذه الدول ستبدأ بإعادة صياغة سياساتها فيما يتعلق بدعم الطاقة مما سيرفع من أسعارها، وارتفاع أسعار الطاقة يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات التضخم بشكل أو بآخر، كما سيؤدي انخفاضه إلى التأثير على أسعار العملات المتعلقة بالدول المصدرة للنفط، رغم أن معظمها مربوط وثابت بسعر الدولار لكن سيقمى هناك نوع من أنواع الخفض لتشجيع النمو الاقتصادي مرة ثانية، ولكن هذا سيؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وربما قد يؤثر على فرص التوظيف كما أن بعض الدول ستضطر لفرض نوع من أنواع الضرائب والرسوم على تحولات العمالة الأجنبية وهذا سيعيد صياغة سياسات العمالة الأجنبية¹.

أما في حالة ارتفاع أسعار النفط بالنسبة للدول المصدرة فإنه سيسجل أثر إيجابي على الناتج المالي لمداخيلها النفطية مما سينعكس إيجاباً على برامجها التنموية في عدة مجالات (الصناعة، الإسكان، التعليم...)، كما سيؤدي إلى انتعاش ملحوظ في الاستثمارات المالية التي قد تعطي دفعة قوية وسريعة لفترة غير وجيزة من الرخاء وحرص العمل في شتى المجالات الحياتية².

¹ راهم فريد، بركاب نبيل، انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، 2015، ص7.

² ربيع ياغي، تأثير ارتفاع أسعار النفط على التنمية العربية، على الموقع: <https://www.aljazeera.net>، تاريخ الاطلاع: 14-03-2019.

ومن جهة أخرى قد يترك آثار سلبية، فالتقلبات الكبيرة في أسعاره نتيجة الزيادات المفاجئة فيها قد تؤدي إلى زيادة عدم اليقين، وغالبا ما تؤدي إلى تقليص حوافز الاستثمار، وعلاوة على ذلك فإنه يصبح أكثر تحديا لهذه الاقتصاديات للتخطيط المستقبل¹.

ثانيا: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المستهلكة

يؤثر انخفاض أسعار النفط على المستوردين له من خلال زيادة الدخل الحقيقي على المستهلك، وانخفاض تكلفة إنتاج السلع تامة الصنع، وما يحدثه ذلك من أثر على الربح والاستثمار، أما الأثر الثالث فهو الذي يقع على معدل التضخم سواء الكلي أو الأساسي.

إن انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة يخفض فواتير استيراد الطاقة ويخفض الضغوط على الميزانيات العامة بسبب انخفاض تكلفة الدعم الذي يحافظ على ثبات أسعار الطاقة، كما أن انخفاض تكاليف الطاقة إذا انتقل إلى الشركات والمستهلكين يمكن أن يحقق خفضا في تكاليف الإنتاج وزيادة في الدخل المتاح، غير أن هناك عوامل أخرى توازن مكاسب معظم الدول المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره، فالمكاسب الاستثنائية التي يحققها انخفاض فواتير استيراد النفط تنقلص مع تدهور الآفاق المتوقعة للطلب، إلى جانب هبوط أسعار السلع الأولية غير النفطية التي تصدرها بعض البلدان. كما ستراجع أسعار منتجات النفط نتيجة لتراجع أسعار النفط الخام، مما سيخفض من تكاليف المعيشة في الدول المستهلكة للنفط، وهذا سيسهم في خفض معدلات التضخم في معظم دول العالم ولو بشكل محدود².

أما في حالة ارتفاع أسعار النفط فهي تنعكس سلبا على المواطنين في الدول المستهلكة وعلى قطاعات الكهرباء والصناعة والزراعة، هذا ما يؤدي إلى رفع نسبة العجز في ميزانها التجاري.

وفي حالة استمرار ارتفاع الأسعار سيؤدي ذلك إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الداخلي داخل هذه الدول، مما ينجر عليه انخفاض في مستوى الطلب على النفط³.

¹ بلقاسم منال، أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد5،

جوان 2017، ص 159.

² راهم فريد، بوركاب نبيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 8،9.

³ بلقاسم منال، مرجع سبق ذكره، ص 160.

المبحث الثاني: واقع قطاع النفط في الجزائر

تعد الجزائر من بين الدول التي احتل النفط فيها مكانة هامة، فقد اعتمدت منذ الاستقلال على الثروة النفطية خلال مسيرتها التنموية، بحيث يعتبر النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني بالنظر إلى ضعف الصناعة والزراعة، ولهذا أصبح الاقتصاد الجزائري لديه علاقة متشابكة تربطه بالنفط يصعب فكها.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن النفط في الجزائر

يعود وجود النفط في الجزائر إلى عهد الفينيقيين إلا أنه لم يكن ظاهرا تماما مثلما هو عليه الآن، ويعد وقوع الجزائر تحت سيطرة الاستعمار تولت هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم فيها، واستغلال ثرواتها الطبيعية وعلى رأسها النفط يعد اكتشافه، لذلك وضعت جل اهتمامها للسيطرة على النفط الجزائري لتتمكن من توفير احتياجاتها النفطية¹.

أما أول بدايات البحث والتنقيب عن النفط في الجزائر ترجع إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، من قبل الحكومة الفرنسية²، حيث شرعت بإجراء المسح الجيولوجي والفيزيولوجي والكشف والتنقيب، ومن ثم الحفر في المناطق التي كانت تركيبها تشير إلى وجود مكامن نفطية، فتم إنشاء مكتب الأبحاث البترولية " BRP "، كما تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث واستغلال نفط الجزائر " SN.RPAL " وذلك سنة 1946³، التي ركزت على المناطق الشمالية، فقامت باستخراج كميات قليلة من النفط، وهذا يعود لعدم جدية وانتظام هذه الجهود التي بذلت للعثور على النفط، كما أنها لم تكن مدعومة بالوسائل الفنية الحديثة فضلا عن ضعف الإمكانيات المالية الضرورية لمثل هذه الجهود، وبالرغم من ذلك اكتشفت حقول نفط صغيرة ففي عام 1895 اكتشف حقل عين الزفت في ولاية غليزان غرب الجزائر الذي ظل ينتج حوالي 50 ألف طن سنويا حتى عام 1925، ثم تلا ذلك اكتشاف حقل تليوننت الواقع في شمال غرب الجزائر الذي بدأ بالإنتاج عام 1914 وكان ينتج ما يقارب 30 ألف طن.

¹ زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017 - 2018، ص 127.

² بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 3، 2012، ص 15.

³ زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 127.

كما شهدت المدة ما بعد الحرب العالمية الأولى محاولات بذلتها شركة النفط "تليوننت" التي حصلت عام 1932 على الموافقات اللازمة للتنقيب عن النفط، غير أن تلك المحاولات لم تنجح في العثور على كميات من النفط تسمح باستخدامها تجارياً.

أما عام 1956 فقد اكتشفت شركة "SN.REPAL" منطقة مهمة في تاريخ النفط الجزائري وهي حقل حاسي مسعود، الذي يقع في الصحراء الجزائرية الوسطى، وأكدت أن منطقة حاسي مسعود التي تبلغ مساحتها حوالي 1500 كم² هي من أكبر المكامن النفطية في الجزائر¹.

وبعد حصول الجزائر على استقلالها عام 1962 أجبرت على مواجهة اقتصاد هش مرتبط بدولة واحدة وهي فرنسا، وأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل السيطرة على ما هو ملك لها، إنشاء الشرطة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات "SONATRAC" وذلك بتاريخ 31-12-1963، وفي عام 1969 انضمت الجزائر إلى منظمة الأوبك "OPEC" وهي منظمة عالمية للنفط تهدف إلى توحيد السياسة النفطية بين الدول الأعضاء، وقامت الجزائر بتأميم محروقاتها بعدما طالبت بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد في 1965، حيث تم اعتبار النفط الليبي كمرجع لتحديد سعر النفط الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل، مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للنفط الجزائري ب 2،85 دولار للبرميل².

ثانياً: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري:

للنفط دور كبير في الاقتصاد الجزائري وذلك راجع إلى مساهمته الكبيرة التي كان لها أثر واضح في النمو الاقتصادي أو تدهوره.

1- مساهمة النفط في الصادرات والعملات الأجنبية:

تعرف صادرات المحروقات أهمية مطلقة على إجمالي الصادرات بقيمة فاقت 98% أي ما يقارب 63,326 مليون دولار سنة 2013، وهذا يعني أن الصادرات الأخرى تمثل سوى 2% أي ما يقارب 2,161 مليون دولار مما يبرز عدم فعالية القطاعات الغير نفطية، وهذا ما يؤكد أن تطور الصادرات النفطية يؤدي إلى تطور الاحتياجات من العملات الأجنبية³.

¹ مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830 - 1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، العدد 3، 2014، ص 229-233.

² زمال وهيبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 15، 16.

³ جيدوش عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرلات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، جوان 2017، ص 323.

2- المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

يعتبر الناتج المحلي الخام الصورة الاقتصادية التي تعكس نمو الاقتصاد الجزائري، وللمحروقات دورا كبيرا في التأثير عليه.

ويمكن توضيح مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية	4180.4	5281,8	5536,4	4968	4657,8	3134,2	3025,6	3615

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2013 ص 25.

- تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2018، ص 25.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مساهمة المحروقات في حجم الناتج الداخلي الخام مرتتبتين:

- من 2010 إلى 2014 كانت مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام مرتفعة تتراوح بين

41804 و 5536,4 مليار دولار وهذا راجع إلى ازدهار أسعار النفط خلال هذه المرحلة.

- أما المرحلة الثانية من 2015 إلى 2017 نلاحظ خلال هذه المرحلة انخفاض كبير في الناتج

الداخلي الخام حيث قدر في 2015 ب 31134,2 مليار دولار واستمر بالانخفاض حتى

2016 حيث قدر ب 3025,6 مليار دولار، ثم ارتفع في 2017 إلى 3615 مليار دولار،

وهذا راجع إلى تدهور أسعار النفط في الجزائر خلال هذه المرحلة.

3- مساهمة النفط في معدل البطالة في الجزائر:

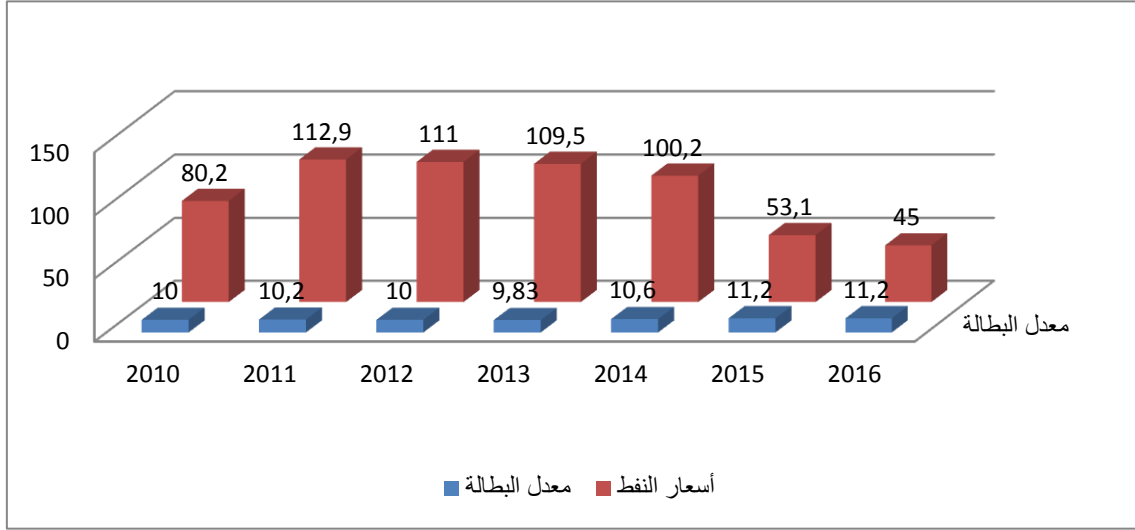
إن تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي حفز الجزائر على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى،

تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي، ودعم النمو الاقتصادي وتشغيل الشباب، وهذا من أجل القضاء

على البطالة في الجزائر.

والشكل التالي يوضح تطور معدل البطالة مقارنة بأسعار النفط:

الشكل رقم 01: تطور أسعار النفط ومعدل البطالة في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- مجموعة البنك الدولي، متاحة على الموقع: <https://albakahdwli.org>
 - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 231.
 - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 156.
- نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات البطالة من 2010 إلى غاية 2013 كانت تتراوح بين 10,2 و 9,83 أي أنها منخفضة نسبيا، وهذا راجع إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط.
- ومنذ 2014 بدأت معدلات البطالة ترتفع من 10,6 إلى 11,2 سنة 2016 وهذا راجع إلى التراجع الملحوظ في أسعار النفط.

المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر النفطية

تمتلك الجزائر وتحتكم على إمكانيات ومؤهلات وموارد طاقة هائلة ولهذا سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة احتياطات النفط وإنتاجه في الجزائر.

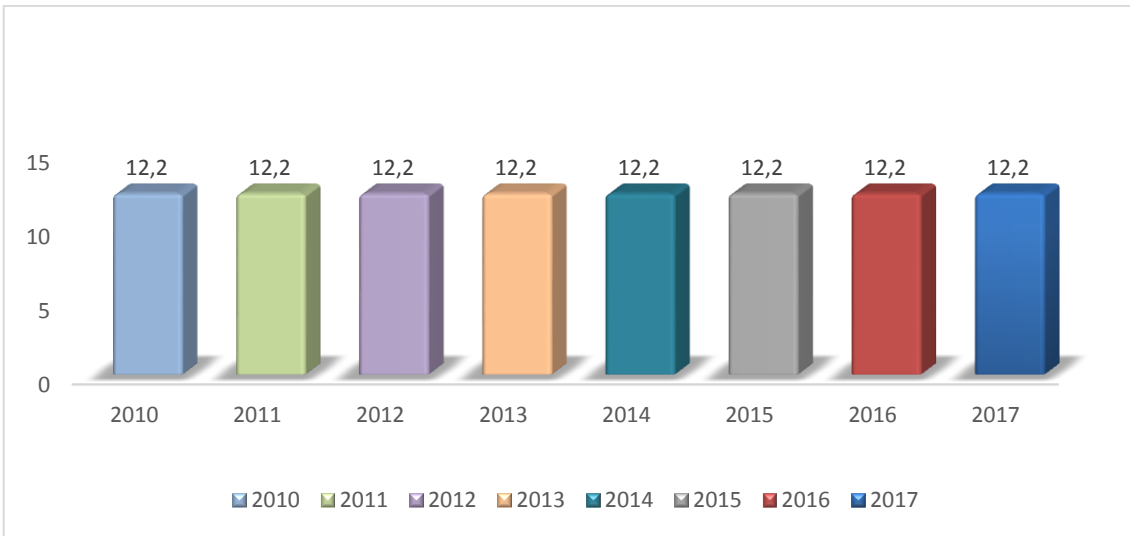
أولاً: تطور احتياطات النفط في الجزائر

يعد قطاع الطاقة والنفط في الجزائر الشريان الرئيسي للاقتصاد الوطني، حيث يلعب دوراً هاماً كونه الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني، لأن الجزائر تتمتع بثروات طبيعية هامة التي تؤهلها إذا ما استغلت بطريقة ناجحة لترقى لمصاف الدول المتقدمة.

حيث قدرت الاحتياطات النفطية المؤكدة في الجزائر عام 2015 حوالي 12,2 مليار برميل كما أن العمر الاحتياطي للنفط ما يقارب 21 سنة، ويوزع على حوالي 200 حقل أهمها حوض إليزي، وحقول حوض الصحراء الوسطى¹.

والشكل التالي يوضح إمكانيات الجزائر النفطية

الشكل رقم 02: تطور احتياطات النفط في الجزائر من 2010 إلى 2017



¹ الجمهورية الديمقراطية الشعبية، الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2014، ص 3.

متاحة على الموقع: <http://opecorog.org/media/9526da00-1644-40da>

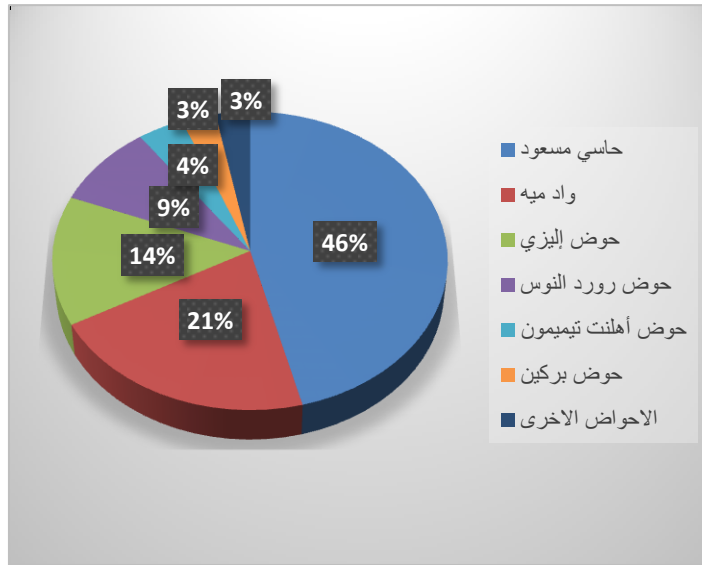
Source: BP, statistical review of world energy June 2017

متاحة على الموقع: Http://www.BP.com/statisticalre تاريخ الاطلاع 2019-02-16.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن احتياطيات النفط في الجزائر ثابتة قدرت خلال كل السنوات بـ 12,2 مليار برميل، وهذا راجع إلى نقص اكتشاف حقول نفط جديدة.

ويرتكز معظم احتياطي المحروقات في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من الصحراء، والشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم 03: التوزيع الجغرافي لاحتياطيات النفط في الجزائر



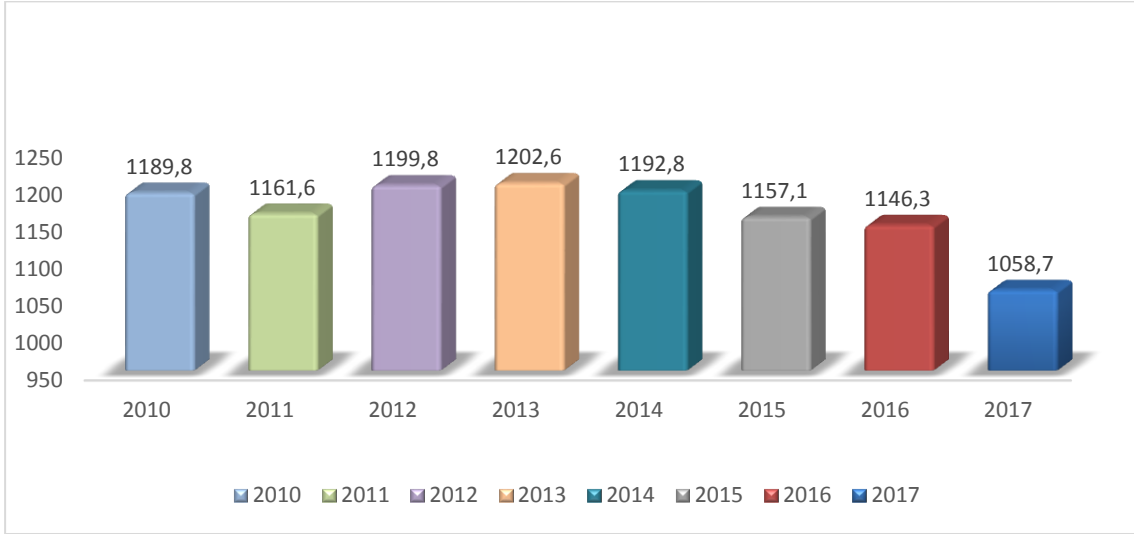
المصدر: موقع شركة سونطراك متاح على الموقع www.sonatrach.com

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تتركز احتياطي النفط بحاسي مسعود بأعلى نسبة 46%. ويجدر الإشارة إلى أن كل من حوض "رورد النوس"، "أهانت تيميمون"، "واد ميه" و"بركين" هي أحواض يغلب عليها الطابع الغازي بينما الطابع النفطي يغلب على حاسي مسعود وإليزي.

ثانيا: تطور إنتاج النفط في الجزائر

تمتلك الجزائر ثروة نفطية هائلة تجعل منها بلدا نموذجيا في مجال إنتاج الطاقة، والشكل التالي يبين تطور إنتاج النفط في الجزائر.

الشكل رقم 04: إنتاج النفط الخام في الجزائر (2010-2017)



Source: OPEC Annual statistical bulletin, Vienna, 2015 p28, 2017 p32.

نلاحظ من خلال الشكل تذبذب في إنتاج النفط الخام في الجزائر، ففي 2010 بلغ إنتاج النفط الخام 1189,8 ألف برميل في اليوم، ثم انخفض سنة 2011 إلى 1161,6 ألف برميل في اليوم، ثم عاد وارتفع سنة 2012 ليصل إلى 1202,6 ألف برميل في اليوم، إلا أنه عاد وانخفض مرة أخرى في السنوات الأخيرة ليصل سنة 2017 إلى 1058,7 ألف برميل في اليوم.

وقد يعود ذلك إلى تراجع حجم الاكتشافات النفطية وعمليات التنقيب.

المطلب الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع النفط في الجزائر

يواجه قطاع النفط في الجزائر عدة مشاكل وتحديات تعترضه وتعرقله كأى قطاع أحر مكون للاقتصاد الوطني.

أولاً: المشاكل التي تواجه قطاع النفط في الجزائر

تمثل المشاكل التي تواجه النفط في الجزائر في¹:

- أزمة النفط تصيب الدول النامية والمتقدمة، ولكن الدول المتقدمة لها قدرة فائقة على إدارة الأزمات الدورية، وتوظيفها توظيفاً لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل، بما يخدم مصالحها وينقل الأزمات كلية إلى الدول النامية التي تتأثر سلباً لطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيراً كبيراً على اقتصاديات الدول النامية ومن بينها الجزائر.
- ستحاول الدول المستهلكة للنفط ترشيد وتخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الأسعار، وكذلك سوف يؤدي ارتفاع أسعار النفط في النهاية إلى إيجاد بدائل للطاقة، وعند إيجاد البديل فإنه من الصعب عودة الطلب على النفط إلى ما كان عليه سابقاً حتى لو انخفض سعره.
- إن النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة ارتفاعاً وانخفاضاً مما ينعكس سلباً على حجم الإيرادات النفطية، فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة.
- صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف، وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر، يضاف إلى ذلك تناقص الاحتياطي النفطي باستمرار بسبب الاستعمال المفرط.
- محاولة الولايات المتحدة السيطرة على منابع النفط بالضغط على الحكومات المنتجة للنفط.

¹ مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العالمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 7 و8 أفريل 2008، ص ص 13، 14.

ثانيا: التحديات التي تواجه النفط في الجزائر

تواجه الجزائر في إنتاج النفط تحدي مهم يتمثل في¹:

- التحدي السيئ الذي يشمل القيود الممارسة على استغلال موارد الطاقة خاصة التقليدية منها، الملوثة للبيئة من منظور الأمن البيئي، من خلال القيود الدولية والتزامات الجزائر مع الاتفاقيات المبرمة في مجال المحافظة على البيئة.

وكذلك يواجه النفط في الجزائر تحديات أخرى تتمثل في²:

- النفط مادة قابلة للزوال، وبالتالي لا بد من الاستثمار في تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية؛
- إن عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط، ستؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الوطنية التي سعت إلى تكوين قاعدة للصناعة النفطية فيها، لان هذه الشركات لا تستطيع منافسة شركات النفط العالمية التي نمت كثيرا من خلال عمليات الاندماج الواسعة.

¹ مؤتمر الطاقة العربي العاشر، مرجع سبق ذكره، ص 35

² مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص 14-16.

المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط في الجزائر

منذ اكتشاف النفط عامتا، وفي الجزائر خاصة خضعت أسعاره إلى تقلبات حادة حتى يومنا هذا، وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمة بشكل أو بآخر في تغير أسعاره وتقلبها.

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط في الجزائر قبل 2010

شهدت بداية المرحلة ارتفاع في أسعار النفط، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر طويلا نتيجة الأزمة العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008، والجدول التالي يوضح تغيرات أسعار النفط الخام في الجزائر.

الجدول رقم 02: أسعار النفط الخام في الجزائر من 2005 إلى 2009

الوحدة: دولار أمريكي للبرميل

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
سعر النفط الخام	54,6	65,7	74,8	99,9	62,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie : Rapport 2010 évolution économique et monétaire en Algérie 'Algérie' juillet 2011،p 177.
- Banque d'Algérie : Rapport 2006 évolution économique et monétaire en Algérie 'Algérie' juin 2007،p 176.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن سعر النفط الخام في 2005 قدر ب 54,6 دولار أمريكي للبرميل، ثم ارتفعت سنة 2006 لتصل إلى 65,7 دولار أمريكي للبرميل، واستمرت في الارتفاع حتى سنة 2008 لتصل إلى 99,9 دولار أمريكي للبرميل، وهو أعلى سعر شهدته السوق النفطية منذ أزمة 1973 ثم انخفض سنة 2009 انخفاضا كبيرا بلغ 37,7 دولار أمريكي للبرميل ليصل إلى 62,2 دولار أمريكي للبرميل وهذا راجع إلى الأزمة العالمية التي انتقلت أثارها إلى الاقتصاد العالمي، والتي ولدت العديد من العوامل التي أدت بأسعار النفط إلى الانخفاض، وتتمثل أهم هذه العوامل في¹:

¹ براهم بلقلا، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال 2000-2009، مجلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 672، نوفمبر 2013، ص 17-19.

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط، فانخفضت بذلك أسعار النفط.
- الارتفاع في مستويات المخزونات النفطية لدى الدول الصناعية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص مما أدى بهم إلى الضغط على أسعار النفط نحو الانخفاض.
- ارتفاع الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى منظمة الأوبك ضغط كثيرا على أسعار النفط نحو الانخفاض.

المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط في الجزائر (2010-2014)

شهدت هذه المرحلة ارتفاع كبير في أسعار النفط الخام في الجزائر والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 03: أسعار النفط الخام في الجزائر (2010 - 2014)

الوحدة: دولار أمريكي للبرميل

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
سعر النفط الخام	80,2	112,9	111	109,5	100,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-Banque d'Algérie :Rapport 2014 évolution économique et monétaire en Algérie ،Algérie، juillet 2015،p 167 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تذبذب و ارتفاع في أسعار النفط الخام في الجزائر خلال هذه الفترة، حيث بلغ سعر النفط الخام 80,2 دولار أمريكي للبرميل سنة 2010، ثم ارتفع إلى 112,9 دولار أمريكي للبرميل سنة 2011، وهو أعلى سعر شهدته السوق النفطية، ثم عاد و انخفض من سنة 2012 إلى 2014 ليصل إلى 111 و 100,2 دولار أمريكي للبرميل على التوالي.

وعلى العموم يعتبر هذا الانخفاض طفيفا، وتعتبر هذه الفترة من أحسن الفترات التي شهدت مستويات قياسية لارتفاع أسعار النفط، وهذا راجع إلى استمرار ارتفاع الطلب على النفط من جانب الدول النامية في آسيا وخاصة الصين نتيجة ارتفاع الاستهلاك العالمي، الذي سيدفع بدول العالم النامي إلى زيادة الطلب على النفط من اجل تعزيز نمو الاقتصاد المتسارع.

إلا أنه في نهاية سنة 2014 شهدت أسعار النفط تدهورا كبيرا، حيث انخفضت أسعار النفط بحوالي 55 % منذ سبتمبر 2014¹.

المطلب الثالث: تطورات أسعار النفط في الجزائر (2015-2017)

عرفت هذه المرحلة تدهور كبير في أسعار النفط الخام، والجدول التالي يوضح تقلبات أسعار النفط في الجزائر من 2015 إلى غاية 2017.

الجدول رقم 04: أسعار النفط الخام في الجزائر (2015 - 2017)

الوحدة: دولار أمريكي للبرميل

السنوات	2015	2016	2017
سعر النفط الخام	53,1	45	54,1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-Banque d'Algérie : Rapport 2017 évolution économique et monétaire en Algérie, Algérie, juillet 2018.p 124.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض كبير في سعر النفط الخام، حيث بلغت أسعار النفط 53,1 دولار أمريكي للبرميل سنة 2015، واستمرت بالانخفاض حتى سنة 2016 لتصل إلى 45 دولار أمريكي للبرميل، ثم عادت وارتفعت بشكل طفيف سنة 2017 إلى 54,1 دولار أمريكي للبرميل. وهذا الانخفاض راجع إلى²:

- العرض والطلب: حيث أن تراجع الطلب على النفط مع وفرة العرض يعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعاره، حيث زاد إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط منذ سنة 2008 إلى سنة 2014 بنسبة 70 %.

¹ صندوق النقد الدولي: التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، واشنطن، 2015، ص 02.

² راهم فريد، بوركاب نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 3-5.

- النفط الصخري: حيث أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط، مما ساهم في حدوث تخمة في المعروض.
- التكنولوجيا: يبلغ معدل استخراج النفط في العالم 35 %، فالتكنولوجيا استطاعت أن ترفع هذا المعدل، حيث أن ارتفاع معدل الاستخراج بنسبة 1 % يؤدي إلى إضافة 12 مليار برميل إلى احتياطي النفط العالمي.
- الحالة الاقتصادية للدول: يعتبر الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا واليابان، وتباطؤ اقتصاد الصين، من أسباب انخفاض أسعار النفط، باعتبارهم أسواق استهلاكية ضخمة للنفط الخام.
- الوضع السياسي: من بين أهم الأسباب السياسية، الوضع الجيوسياسي، وحالة ألا استقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط (الربيع العربي) والتي أثرت سلبا على أسعار النفط.

خلاصة الفصل :

شهدت أسعار النفط تغيرات وتطورات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم في الفترة الأخيرة، حيث عرفت السنوات من 2010 إلى 2014 ارتفاع كبير في أسعار النفط، حيث فاق سعر البرميل 100 دولار أمريكي، وهذا ناتج عن ارتفاع الطلب على النفط من جانب الدول النامية في آسيا وخاصة الصين، نتيجة ارتفاع الاستهلاك العالمي الذي دفع بهم إلى زيادة الطلب على النفط من أجل تعزيز نموها الاقتصادي المتسارع، وهو ما سمح للدول المنتجة والمصدرة للنفط بتحقيق عائدات هامة، لكن ذلك الارتفاع لم يدم طويلا فمناذ أواخر 2014 بدأت أسعار النفط تتهاوى إلى أن بلغت 45 دولار أمريكي سنة 2015، وبدأت بؤادر الأزمة بالنسبة للعديد من الدول التي تعتمد على النفط يشكل أساسي كمصدر للدخل وعلى رأسها الجزائر، وهذا الانخفاض ناتج عن تراجع الطلب على النفط مع وفرة العرض، حيث زاد إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط في السنوات الأخيرة بنسبة 70 %، وظهور النفط الصخري الذي أضاف حوالي 4 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط مما ساهم في حدوث تخمة في المعروض، وكذلك الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا واليابان باعتبارهم سوق استهلاكية ضخمة، والربيع العربي، تعد من أسباب انخفاض أسعار النفط.

الفصل الثاني:

انعكاسات تغير أسعار النفط

على السياسة النقدية في

الجزائر خلال الفترة

2017 - 2010

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، ويتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، حيث يقوم بنك الجزائر باعتباره الجهة المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية بإتباع إستراتيجية معينة، من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشدة، ومواجهة مختلف المشاكل والأزمات التي تعيق هذه الأهداف، كأزمة انهيار أسعار النفط، باعتبار الاقتصاد الوطني اقتصاد قائم على النفط وعرضتا لتغيرات أسعاره.

وبناء على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وكل مبحث مقسم إلى ثلاث مطالب

حيث:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الثالث: أسعار النفط والسياسة النقدية في الجزائر (2010 - 2017)

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية العامة، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، ولهذا يجب دراسة السياسة النقدية والتعرف على أهدافها، وعلى الأدوات التي تستخدمها من أجل التأثير على الأوضاع الاقتصادية العامة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

هناك عدة تعاريف للسياسة النقدية نذكر منها:

- تعرف السياسة النقدية بأنها: " تلك السياسة التي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود"¹.
- ويرى كانت أن: " السياسة النقدي هي مجموع الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد لبلوغ هدف اقتصادي معين"².
- وكذلك عرفها الاقتصادي (Einzig) بأنها: " تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذا جميع الإجراءات الغير نقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"³.

من التعاريف السابقة نجد أن السياسة النقدية تتكون من هيكلين هما⁴:

أولاً: المؤسسات المشرفة على الحياة النقدية والمصرفية في البلاد وتكون من:

❖ البنك المركزي، والذي يلعب عدة ادوار من بينها التأثير في المعروض النقدي من خلال أدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية.

❖ الخزينة العمومية والتي تلعب دورا كبيرا في الإشراف على الجهاز البنكي.

❖ وزارة المالية التي تسير بطريقة مباشرة الحياة البنكية عن طريق الخزينة، وعن طريق تأثيرها على البنك المركزي من خلال هيئاته المنظمة والتي تتكلف الدولة بطريقة أو بأخرى بتعيين أعضائه.

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر، الجزائر، ط 1، 2005، ص 34.

² وليد بشيشي، سليم مجلخ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، لبنان، ط1، 2017، ص 39.

³ بن قدور علي، يبير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر، الأردن، ط1، 2018، ص 34.

⁴ حيازة عبد الله، الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية -، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص ص 201، 202.

ثانيا: التنظيمات المكلفة بمراقبة النشاط الائتماني، على سبيل المثال في الجزائر مجلس النقد والقرض. ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد، الوسائل، الأساليب، الإجراءات، والتدابير التي تقوم بها السلطة للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

إن التأمل في مفهوم السياسة النقدية يشير على أنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، حيث تعتبر أهداف السياسة النقدية مظهرا من مظاهر السياسة الاقتصادية، فهي تسعى في الواقع إلى تحقيق نفس أهدافها، ولكن يبقى للسياسة النقدية أهدافها الخاصة التي تميزها عن غيرها، ويمكن حصرها في الأهداف التالية:

أولا: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدي في:

1- تحقيق العمالة الكاملة:

وهذا يعني تحقيق العمالة الكاملة والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، ويعتبر هذا الهدف في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها¹، وتخفيض البطالة يتم عن طريق زيادة الطلب الفعال، من خلال قيام السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي فتتخفض بذلك معدلات الفائدة، فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار ويزداد التشغيل في الاقتصاد القومي².

2- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:

تتمحور السياسة النقدية حول هدف أساسي يتمثل في إيجاد توازن مستمر بين الكتلة النقدية وحجم السلع والخدمات، وهو ما يضمن تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار³، وهذا من خلال التدخل المستمر للسياسة النقدية من قبل السلطة النقدية للتأثير في تدفق الدخل عن طريق الإدارة الرشيدة

¹ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، ط1، 2010، ص 195.

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 276.

³ رحيم حسن، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين، الجزائر، ط1، 2008، ص 93.

الفصل الثاني: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2010-2017)

والمستمرة لعرض النقود، ومراقبة الائتمان المصرفي، لان التغير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين، وهو ما يؤدي إلى توزيع سيئ للثروة بين الطرفين.

وقد أكد فريدمان سنة 1959 إن هناك علاقة وطيدة بين عرض النقود ومستوى الأسعار، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود¹.

3- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:

ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة تعويم سعر الصرف، وفي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموماً يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، وهذا يؤدي إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، من ثم تشجيع صادرات الدولة، وتقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية، ومن ناحية أخرى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات².

4- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع:

يرتبط هذا الهدف بهدف تحقيق العمالة الكاملة، فالنمو الاقتصادي وحده قادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني في المعروض النقدي حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توفرها لتحقيق هذا المعدل المرتفع، كتوفير الموارد الطبيعية والقوى العاملة المؤهلة، ووجود ظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فان دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل وكذلك مع سياسة مالية ملائمة.

حيث يعرف معدل النمو المطلوب على أنه المعدل الأمثل الذي يحقق سعادة المجتمع ككل³.

¹ بن قدور علي، يبرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 39،40.

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 275.

³ بن قدور علي، يبرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 141.

ثانيا: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

الأهداف الوسيطة هي تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، ويجب أن تتوفر في الأهداف الوسيطة الشروط التالية¹:

- **القابلية للقياس**: يعتبر قياس الهدف الوسيط بدقة وفي الوقت المناسب أمرا أساسيا للحكم على مدى فعالية إجراءات السياسة النقدية، وبالنسبة للقياس فإن البيانات تتاح في فترة قصيرة قد تكون شهرا وقد تصل حتى سنة.
- القدرة على السيطرة: يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف.
- **القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي**: إن أحد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف وسيط له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي، ولا يزال النقاش قائما حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف وسيطة مرتبطة بالأهداف النهائية، إلا أن التجارب العلمية تتجه إلى تفضيل التنبؤ بأثر العرض النقدي على الأهداف النهائية على أثر سعر الفائدة مما يؤدي إلى استخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط.

تتمثل الأهداف الوسيطة في²:

1- سعر الصرف كهدف وسيط:

تستطيع السياسة النقدية أن تسهم في التوازن الاقتصادي من خلال سعر الصرف، حيث أن رفع سعر صرف العملة الوطنية يؤدي إلى تحقيق التوازن الخارجي، وتقوم السياسة النقدية بالتدخل من خلال طريقتين أساسيتين ففي حالة نظام الصرف العائم يمكن لأسعار الفائدة المرتفعة أن تؤدي إلى جذب رؤوس الأموال مما سيرفع من قيمة العملة الوطنية، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة المحلي.

أما في حالة نظام الصرف الثابت فإن السلطة النقدية تتدخل على مستوى الصرف لشراء أو بيع العملة الوطنية بغرض الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة مستخدمة في ذلك احتياطات الصرف.

¹ أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك و الأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية و الأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1998، ص 139-141.

² وليد بوخاري العايب، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص ص 100، 101.

2- المجمعات النقدية كأهداف وسيطة:

إن المشكلة الأساسية في الهدف الوسيط هي تحديد المجمع النقدي الذي نعتبره كهدف وسيط للسياسة النقدية فهل نعتمد على M1 أم M2؟ حيث نلاحظ أن هناك ابتكارات مالية ساهمت في توسيع المجمعات النقدية حتى M4، بمعنى توسيع التوظيفات النقدية إلى أقصى حد ممكن، وبالتالي فهو يعتبر مؤشرا جيدا، أما M1 فهو يسمح بالتركيز على الوظيفة الأكثر تداولاً للنقد، وتعتبر درجة تطور الاقتصاد هي المحدد للمجمع النقدي الذي تعتمد عليه السلطة النقدية كهدف وسيط.

3- سعر الفائدة كهدف وسيط:

تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للاقتراض، وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أما فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فمن الواضح أنه غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية، لكن من الواضح أيضا أن السلطات العامة لا تستطيع أن تتجاهل من جهة أخرى مستوى أسعار الفائدة، لأن مستوى هذه الأسعار يعتبر أحد هذه المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمشروعات¹.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تنصب السياسة النقدية بشكل رئيسي على التحكم في المعروض النقدي ومن اجل ذلك يقوم البنك المركزي بصفته المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية باستخدام مجموعة من الأدوات.

أولاً: الأدوات الكمية (غير مباشرة) للسياسة النقدية:

يكون تأثير الأدوات الكمية تأثيراً غير مباشراً على حجم الودائع لدى البنوك التجارية في تسييرها للسياسة الائتمانية وتمثل هذه الأدوات في:

1- سعر إعادة الخصم:

يقوم البنك المركزي بإعادة خصم ما تقدمه له البنوك التجارية من أوراق مالية كأذونات الخزنة، أو أوراق تجارية كالكمبيالات، فيقوم بدفع قيمة الورقة قبل ميعاد استحقاقها بعد خصم مبلغ معين يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة الباقية، مضافاً إليها عمولة ومصاريف أخرى، فإذا أراد البنك المركزي إحداث انكماش في حجم الائتمان على مستوى النظام المصرفي قام برفع سعر إعادة الخصم، الأمر الذي يوحى

¹ محمد بلواني، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2، المركز الجامعي لتمنراست، جوان 2012، ص 467.

الفصل الثاني: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2010-2017)

للبنوك التجارية برفع سعر الفائدة بصفة عامة، والعكس عند الحاجة إلى إحداث توسع في الائتمان حيث يخفض من سعر إعادة الخصم مما ينعكس على أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة.

ومن شروط فعالية سياسة إعادة سعر الخصم من جانب البنك المركزي استجابة رجال الأعمال في طلبهم على القروض، لما يحدث من تغيرات في أسعار الفائدة، أما إذا لم يستجيب رجال الأعمال للاتجاه الذي يهدف إليه البنك المركزي عند تعديله لسعر الخصم فان جدوى ذلك الإجراء يصبح ضئيلاً¹.

2- الاحتياطي الإجمالي (القانوني):

يعرف الاحتياطي القانوني بأنه تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع الموجودة في تلك البنوك، فإذا أراد البنك المركزي زيادة المعروض النقدي فإنه يخفض نسبة الاحتياطي الإجمالي فتزداد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان فيزداد المعروض النقدي، أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض المعروض النقدي فإنه يقوم برفع نسبة الاحتياطي الإجمالي، فتتخفف قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومنح الائتمان، فينخفض المعروض النقدي، أي أن تخفيض نسبة الاحتياطي الإجمالي يخلق احتياطات إضافية لدى البنوك التجارية، وهو ما يعطي فرصة لتلك البنوك لمنح المزيد من الائتمان، وبالتالي التوسع في عرض النقود، والعكس صحيح في حالة الرفع من نسبة الاحتياطي الإجمالي.

وعموماً يعمل الاحتياطي الإجمالي كمنظم للمعروض النقدي، ويجب تجنب التغيرات الكثيرة في نسبة الاحتياطي الإجمالي لأنها أداة تتسم بعدم المرونة، ولكن تفضل هذه الأداة أكثر فعالية وقل تكلفة من الأدوات الأخرى، وخاصة في الدول النامية، حيث يمكن تطبيقها دون الحاجة إلى أسواق مالية ونقدية متقدمة².

3- عمليات السوق المفتوحة:

تعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق التجارية والمالية³.

¹ وجدي محمود حسين، اقتصاديات النقود والبنوك ومدخل النظم المصرفية في البلدان النامية والاقتصاد الإسلامي، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2001-2002، ص 181.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط 1، 2013، ص 23، 24.

³ بن قدور علي، يبرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 172.

فإذا أراد البنك المركزي التقليل من حجم النقود المتداولة فإنه يدخل كبائع للأوراق المالية في السوق، فيمتص الكتلة النقدية الإضافية المتداولة، فتتخفض إمكانية البنوك التجارية على منح الائتمان، والعكس في حالة ما إذا أراد البنك المركزي زيادة حجم الكتلة لنقدية المتداولة في السوق¹.

ثانيا: الأدوات النوعية للسياسة النقدية

تتمثل الأدوات النوعية للسياسة النقدية في:

1- السياسة الانتقائية للقروض:

تهدف هذه السياسة إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطة النقدية أكثر نفعا للاقتصاد الوطني، بحيث تأخذ هذه السلطة القرارات الضرورية بإعطاء بعض التسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات².

2- الإقناع الأدبي:

تحاول السياسة النقدية كثيرا التأثير على البنوك والمنشآت المالية الأخرى من خلال الإقناع الأدبي، أو ما يمكن أن نسميه سياسة المصارحة من خلال المقالات في الصحف والمجلات، والخطابات في المناسبات المختلفة فيحاول البنك المركزي تغيير سلوك المنشآت المالية إلى الاتجاه المرغوب فيه، ومع ذلك فإن سياسة المصارحة لا تنتج أثارا إلا إذا دعمتها وسائل أخرى³.

3- النسب الدنيا للسيولة:

في كثير من الدول تشترط البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة سيولة تتراوح بين 25% و40% من الودائع، مع اعتبار الودائع تحت الطلب هي العنصر الأساسي فيها، وتلجأ السلطات النقدية إلى هذه الأداة عندما يكون لدى البنوك التجارية أصول مرتفعة السيولة، وتتخوف السلطة النقدية من إفراط البنوك التجارية في منح الائتمان⁴.

¹ حباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 205.

² حباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي: النقود، البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، السياسة النقدية، الأسواق المالية، الأزمة المالية، دار الجامعة الجديد للنشر، المسيلة، 2013، ص 306.

³ باري سيحل، عبد الله منصور، النقود والبنوك والاقتصاد، ت: عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987، ص ص 274، 275.

⁴ سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، مكتب الريام، الجزائر، 2006، ص 136.

المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر

إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية السياسة النقدية، وهذا ما دفع بجمع دول العالم بما فيها الجزائر إلى ضرورة إعادة النظر في منظومتها البنكية والمالية، وإيجاد آليات تشريعية جديدة تمكنها من مواجهة مختلف العراقيل التي تعترض سياستها النقدية.

المطلب الأول: تطورات السياسة النقدية في الجزائر

مرت السياسة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة مراحل، حيث شهدت فترة الستينات غياب تام لآليات السياسة النقدية وعدم مرونة سعر الفائدة، وذلك راجع للوضع الاقتصادي السائد آنذاك وتم الاعتماد على ميزانية الدولة في تمويل مختلف الاستثمارات، واستمر الحال خلال فترة السبعينات بغياب آليات السياسة النقدية واستحواذ كل من وزارتي التخطيط والمالية على السلطة النقدية، مستبعدين بذلك البنك المركزي، أما فترة الثمانينات فقد عرفت بعض التطورات فيما يخص السياسة النقدية إلا أنها لم ترقى إلى التطلعات الموجودة، فقد تم الفصل بين البنك المركزي كسلطة نقدية والبنوك التجارية في مجال السياسة الائتمانية، وذلك من خلال قانون القرض والنقد الصادر سنة 1986¹.

وفي بداية التسعينات ومع صدور قانون النقد والقرض 90/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 بدأت تتضح معالم السياسة النقدية، حيث سمح هذا القانون بتحديد صلاحيات مجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية أوكلت له مهمة تصميم السياسة النقدية، كما تم تحديد مسؤوليات بنك الجزائر في إدارة وقيادة السياسة النقدية²، وأصبح بنك الجزائر آخر ملجأ للنظام الائتماني ككل، الأمر الذي انعكس على فعالية السياسة النقدية، فمنذ 1989 وإلى غاية 1994 شهد الاقتصاد الجزائري عدة إصلاحات من خلال عقد عدة اتفاقيات مع مؤسسات النقد الدولية، مما أثر على السياسة النقدية المنتهجة خلال هذه الفترة، إلا أن الإصلاحات الفعلية التي تنبئ بالتوجه نحو تفعيل السياسة النقدية بدأت سنة 1994، حيث تم العمل بآلية الاحتياطي الإجباري، وفي سنة 1995 تم إتباع سياسة نقدية صارمة بمعدلات فائدة حقيقية بهدف تشجيع الادخار المحلي، كل تلك التطورات كان لها دور في تفعيل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، ومع صدور الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 تم تدعيم سياسة إعادة

¹ بن شني عبد القادر، أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغام، العدد 3، سبتمبر 2015، ص 77.

² صديقي مليكة، السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية: حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: السياسة الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم، 13 ماي 2013، ص 82.

الفصل الثاني: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2010-2017)

الخصم، ومن ثم السياسة الائتمانية التي يمارسها البنك المركزي اتجاه البنوك التجارية¹، ومع ذلك لم يكن للتعديل السابق الذي جاء به الأمر 01-01 أثر يذكر، وهو الأمر الذي أدى إلى الاستمرار في القيام بعمليات الإصلاح فحاء الأمر 03-11 الصادر بتاريخ 29 أوت 2003، حيث تم تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض وتوسيع تركيبة ومهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية، وتم تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي والبنكي، وتوفير أحسن حماية للبنوك والمؤسسات المالية والزبائن.

كما أن الهدف الأساسي من تعديل قانون النقد والقرض بالأمر 03-11 هو تقليص صلاحيات وزير المالية، وبالتالي تقليص صلاحيات بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا لمحتوى القانون 90-10 هذا من جهة ومن جهة أخرى تدعيم الاستشراف والرقابة وتطبيق قواعد الحذر من البنوك الخاصة. وتواصلت الإصلاحات حيث تم إصدار الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 ويمكن توضيح مضمون هذا الأمر من خلال تحليل مبادئ إصداره والمتمثلة في²:

- توسيع صلاحيات بنك الجزائر لتشمل السعي نحو تحقيق استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، مع السهر على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي؛
- إضافة بعض الخدمات الجديدة لمحفظة البنوك والمؤسسات المالية كاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية؛
- إنشاء أي بنك أو مؤسسة مالية من طرف مستثمر أجنبي يتطلب مساهمة وطنية في الرأسمال لا تقل عن 51% بهدف حماية مصالح الدولة؛
- توفير وسائل الدفع وتعزيز أمن وسلامة النظام البنكي؛
- مركزية المخاطر تفاديا لخطر زيادة ديون العائلات نص الأمر 10-04 في المادة 98 على ضرورة الإنشاء الإجباري لمركزية خاصة بمخاطر العائلات، ومركزية خاصة بمخاطر الشركات.

ونظرا للأزمة المالية التي تمر بها الجزائر قررت الحكومة اللجوء إلى أداة تمويل تم استعمالها في العالم في السنوات الأخيرة تعرف " بالتمويل غير التقليدي، أو التسهيلات الكمية"، وقصد إدراج هذه الأداة تم تعديل قانون النقد والقرض بتاريخ 11 أكتوبر 2017، حيث تهدف الأداة إلى السماح للخزينة بتعبئة

¹ بن شني عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 77، 78.

² أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري و أبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا، العدد 2، 7 فيفري 2018، ص ص 194-199.

الفصل الثاني: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2010-2017)

تمويلات استثنائية، تكتسي طابعا انتقاليا محدودا في مدة 5 سنوات يجب أن يكون استعمالها مؤظرا بشكل مضبوط، وخاضعا لمتابعة متواصلة.

وتنبغي الإشارة في الأخير أنه تمت المصادقة على هذا التعديل الذي أتى في ضل تخوف كبير لدى خبراء الساحة البنكية والمالية الجزائرية، الذين يعتبرونه عملية تحميل لطبع النقود المخفوفة بالمخاطر والتي ينجر عنها زيادة كبيرة لنسب التضخم وتراجع رهيب للقدرة الشرائية للدينار، وإخلال كبير بدور البنك المركزي في كبح التضخم والمحافظة على استقرار العملة الوطنية.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

يجب على السلطة النقدية في الجزائر اختيار الأدوات المناسبة من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة والتي يتطلبها اقتصادها، ومنه يمكن شرح مختلف أدوات السياسة النقدية المستعملة من طرف بنك الجزائر فيما يلي:

أولا: معدل إعادة الخصم

تعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة، حيث يؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع، ولهذا يلجأ البنك المركزي عند إرادته تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة.

وقد كان بنك الجزائر قبل صدور القانون 10/90 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص بكل قطاع، ولكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم والذي يتم تغيير كل 12 شهرا تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقروض بكيفيات وشروط تحديده¹.

وفي عام 2017 بدأ اعتماد معدل جديد لنسبة إعادة الخصم، بعد قرار بنك الجزائر برفع النسبة من 3,5% إلى 3,75%، في خطوة مفاجئة عللها البنك برفع نسبة السيولة النقدية، من خلال تقليص الطلب على القروض وخفض نسبة التضخم.

¹ قدور علي، بيرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 273.

الفصل الثاني: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2010-2017)

وهذه المرة الثانية التي يقدم فيها بنك الجزائر على مراجعة معدل نسبة إعادة الخصم في أقل من 12 شهرا، حيث أقدم في سنة 2016 على خفض معدل إعادة الخصم من 4% إلى 3,5% وذلك للمرة الأولى منذ عام 2004 وخفضت النسبة من 5% إلى 4% ليرفعها مجددا بنسبة 0,25%¹.

ثانيا: الاحتياطي الإجباري

يعتبر الاحتياطي الإجباري من أحدث التقنيات المستعملة في مراقبة سيولة البنوك التجارية وأكثرها فعالية، ولقد تم تطبيق هذه الأداة في الجزائر فعليا أواخر سنة 1994، وذلك في إطار الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وحسب قانون النقد والقرض 10/90 يحق لبنك الجزائر أن يفرض على بنوك الودائع أن تودع لديه احتياطات في حساب محمد، يحسب هذا الاحتياطي على مجموع ودائعها أو على بعضها أو على مجموع توظيفاتها، أو على بعض أنواع التوظيفات، ولا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإجباري 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابها، لا أنه يجوز لبنك الجزائر أن يجدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونا، وكل نقص في الاحتياطي الإجباري يخضع البنوك والمؤسسات المالية لغرامة مالية تساوي 1% من المبلغ الناقص، ويستوفي بنك الجزائر هذه الغرامة.

فرض بنك الجزائر احتياطي إجباري على البنوك التجارية بنسبة 2,5% لأول مرة سنة 1994 ثم بدأت هذه النسبة في الارتفاع سنة بعد سنة على التوالي 3%، 4,25%، 6,25% حسب السنوات التالية بالترتيب: 2001، 2002، 2004، لتستقر في السنوات من 2004 حتى 2009 ثم ترتفع من جديد إلى أن تصل إلى 12% سنة 2013².

ولقد اعتمد بنك الجزائر إجراءات تخص تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري للبنوك وذلك للسماح بتوفير السيولة لدى البنوك التجارية التي تعاني من نقص السيولة النقدية من 8% إلى 4% بداية من 2017/08/15، حيث أصدر بنك الجزائر تعليمة جديدة تنص على ذلك، مسجلا بذلك انخفاض محسوسا يعتبر الثاني من نوعه بعد الإجراء الأول الذي تم إقراره في 2016/05/15، حيث قام بنك الجزائر آنذاك بتخفيض نسبة المخزون الإجباري من 12% إلى 8%. وجاءت التعليمة 4-2017

¹ حمزة كحال، محاولات لمحاصرة التضخم بالجزائر، على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk>، تاريخ الاطلاع: 22-03-2019.

² وليد بشيشي، سليم مجلخ، مرجع سبق ذكره، ص 482.

الفصل الثاني: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2010-2017)

الصادرة في 2017/07/31 لتعدل وتتم التعليمات 2-2014 الصادرة في 2014/05/13 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية¹.

ثالثا: آلية استرجاع السيولة بالمناقصة

تعتمد آلية استرجاع السيولة بالمناقصة التي تم اعتمادها من قبل بنك الجزائر عام 2002 على أن تضع المصارف التجارية المشكلة للجهاز المصرفي اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل في مقابل استحقاقها بعدل ثابت، وتحسب مدة الاستحقاق ($n/360$) وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر، وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق التي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري².

رابعا: تسهيلات الودائع المغلة للفائدة

جاء تطبيق هذه الأداة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي ابتداء من سنة 2005، وتعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر³.

خامسا: عمليات السوق المفتوحة

لهذه العمليات عادة هدف معين وهو معدل الفائدة، ولا يجوز أن يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات 20% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، رغم فعالية أداة السوق المفتوحة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996، وتتم هذه

¹ حفيظ صوالي، 75 مليار دولار قروض بنكية دون نتيجة، على الموقع: <https://www.elkhabar.com> ، تاريخ الاطلاع: 2019-03-22.

² وحيدة جبر آل منشد، عدنان عودة صالح الصفار، فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانيات الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق، مجلة دنانير، بدون بلد نشر، العدد7، بدون سنة نشر، ص 19.

³ رجراج وهيبة، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد5، 2014، ص 278.

الفصل الثاني: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2010-2017)

العملية يطلب بنك الجزائر عن طريق التلكس من البنوك والمؤسسات المالية أن تعطي تسعيرة قاطعة للسند أو معدل فائدة محدد بسعر الشراء وسعر البيع، ويتحصل بنك الجزائر على العروض باستمرار ويختار أحسنها¹.

سادسا: مناقصات القروض بإعلان العروض

تم استخدام هذه الأداة في ماي 1995 بهدف توفير السيولة للاقتصاد وتنظم المادة 4 من التعليمات 95-28 هذه العملية التي تبين عملية شراء بنك الجزائر لسندات عمومية أو خاصة، وطبقا لهذا النظام يقوم بنك الجزائر بالإعلان عن سعر فائدة أدنى قبل المزاد، وتتقدم بعد ذلك البنوك والمؤسسات المالية بعطاءاتها في شكل أسعار فائدة وأحجام ائتمان، وكانت في البداية تعقد كل ستة أسابيع ومنذ عام 1996 أصبحت تعقد كل ثلاث أسابيع، نظرا لفعاليتها في إعادة التمويل في السوق النقدية وتتم هذه المناقصات عن طريق الفاكس أو التلكس ليلة العملية على الأكثر كما يتم تقسيم السندات في شكل ضمانات إلى ثلاث أقسام²:

- سندات الفئة الأولى: تتمثل في أذونات الخزينة، سندات التجهيز، سندات تمثل قروضا بنكية ومضمونة من طرف الدولة، سندات تمثل القروض الممنوحة للمؤسسات من الصنف الأول وهي قابلة للمناقصة.
- سندات الفئة الثانية: هي سندات تمثل قروضا ممنوحة لمؤسسات من الصنف الثاني، ولا تقبل إلا إذا حدد ذلك في المناقصة.
- سندات الفئة الثالثة: هي سندات تمثل قروضا ممنوحة لمؤسسات من الصنف الثالث، وهي لا تقبل أبدا.

وقد تم تصنيف المؤسسات تبعا للتعليمات رقم 74-94 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر لتسيير البنوك كما يلي:

- **الصنف الأول:** مؤسسات لها ديون جارية وبدون مشاكل.
- **الصنف الثاني:** مؤسسات لها ديون ذات مشاكل محتملة.
- **الصنف الثالث:** مؤسسات ذات ديون تعرف أخطار كبيرة.

¹ وليد بشيشي، سليم مجلخ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 488،489.

² بن قدور علي، يبرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 283،284.

الفصل الثاني: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2010-2017)

تعطى الأولوية للبنوك التجارية على المؤسسات المالية، حيث يتم تقديم القروض يوم المناقصة من الساعة 9:00 صباحا إلى الساعة 11:00 صباحا، وتعلن النتائج في نفس اليوم قبل الساعة 15:00 مساء.

سابعا: نظام الأمانات

يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لتوفير السيولة بتعديل معدل الفائدة المتفاوض عليه، ويحدد مبلغ هذا التدخل بناء على الوضع الذي والمقاييس التي يحددها، ويقوم نظام الأمانات على مبدأ يتمثل في أن كل بنك مقترض عليه أن يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها أمام البنك المقرض، أي أنها عمليات مضمونة تعتمد على التسليم أو التنازل المؤقت على سندات مقابل دين، أي قروض ممنوحة لمدة معينة منذ يوم إجراء العملية، وتكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض عند انقضاء أجل القرض يرجع البنك المقرض السندات للبنك المقترض بعد أخذ فائدة تحسب على طريقة الخصم الرشيد¹.

¹ وليد بشيشي، سليم مجلخ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 489، 490.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه السياسة النقدية الجزائرية

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه السياسة النقدية في الجزائر تجعل من أدواتها قليلة الفائدة ومحدودة الأثر والتي من بينها ما يلي:

أولاً: الانتقادات الموجهة لأدوات السياسة النقدية:

تتمثل الانتقادات الموجهة لأدوات السياسة النقدية فيما يلي¹:

- 1- **سعر إعادة الخصم:** من بين عيوبه ما يلي:
 - أصبحت البنوك التجارية تحتوي موارد تمويلية ضخمة مما يقلل لجوئها إلى البنك المركزي أو السوق النقدية للحصول على موارد نقدية إضافية؛
 - إن تأثير سعر الخصم على السياسة النقدية ليس هاماً، لأن المدخر المستقبلي يتأثر بربحية الاستثمار ومدى تفاؤله ليتجه للدخار أو الاستثمار ولا يتأثر بسعر الخصم؛
 - تميل السلطات النقدية إلى الاحتفاظ بسعر خصم منخفض نسبياً لحفض تكلفة اقتراضها من خلال الدين العام؛
 - تأثير سعر الخصم ضعيف على الأسعار بفعل الاحتكار والمنافسة الاحتكارية بالنسبة للأسعار، حيث تقاوم المؤسسات الاحتكارية خفض الأسعار في حال خفض تكلفة الائتمان، كما تقاوم نقابات العمال خفض الأجور، حيث أنه لا يمكن أن يمثل سعر الخصم قيماً ملموساً على الاستثمار إلا في حالات الارتفاع الكبير وهو ما يتعارض مع تكلفة الدين العام الحكومي، كما لا يمكن خفضه إلى مستويات بالغة للتأثير على قرارات المستثمرين وذلك بسبب فخ السيولة.

2- السوق المفتوحة:

- قلة جدواها في الحد من التقلبات الاقتصادية وخاصة في الدول ذات النظام المصرفي محدود النشاط في الأسواق المالية مثل الجزائر؛
- قد تتعرض لبعض الإجراءات المعاكسة لها من قبل الأفراد والمؤسسات ما يحد من فعاليتها؛

¹ بوهلة خديجة، فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2018، ص: 78، 79.

- إن فعاليتها تتوقف على قدرة البنك المركزي على تحمل الخسائر نتيجة بيعه للسندات بسعر منخفض في حالات التضخم ولشراؤه لها بسعر مرتفع في حالات الانكماش، كما أن نجاح عمليات السوق المفتوحة تتوقف على ما يتوفر للبنك المركزي من سندات حكومية متفاوتة الآجال تكفي لإحداث الأثر المطلوب في السوق، إذ يتعين لنجاح هذه السياسة أن يتوفر لدى البنك المركزي كميات كبيرة تكفي وتمكنه من القيام بالدور المطلوب في الوقت المناسب.

3- الاحتياطي الإجباري:

من بين الانتقادات الموجهة له ما يلي:

- إن تجاوب البنوك التجارية مع السياسة المتبعة يستغرق بعض الوقت حتى يتمكن من التصرف في الأصول من أجل الوصول إلى نسبة الرصيد المطلوب، كما أن فعاليتها قد تكون أبلغ في حالات التضخم على خلاف حالات الانكماش التي تعتمد أكثر على قرار المنظمين وحالتهم النفسية اتجاه الإقراض؛
- كما أنها تؤدي إلى الاضطراب في ميزانية البنوك وخططها المستقبلية، ولها تأثيرات عكسية على عقلية المستثمرين عند الإعلان عنها مما يترتب عليها آثار نفسية على البنوك والأفراد وهذه الآثار تقلل من فاعلية السياسة.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للسوق النقدي:

يواجه السوق النقدي في الجزائر عدة معوقات وهذا راجع إلى عدة أسباب من بينها¹:

- طبيعة المجتمع الجزائري المسلم: حيث أن الدين الإسلامي يحرم الربا والتعاملات البنكية القائمة على أساسها مما يجعل عملية تشجيع الادخار والقروض من غير جدوى في السياسة النقدية، لأن المواطن يتجنب البنوك سواء في وضع الودائع أو طلب القروض؛

¹ إبراهيم عبد الحميد عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجباتها في اقتصاد إسلامي، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، بعنوان: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 و 24 فيفري، 2011، ص 11.

- تعاضم دور حجم السوق الموازية: مما سبب فقدان الجزائر معالم سيادتها النقدية وأصبحت تعاني من ازدواجية السوق النقدية، فهناك السوق الرسمية التي تتم تغطي ومعظم معاملاتها بالنقود الوطنية، وهناك السوق الموازية التي تقام فيها الصفقات المهمة بالعملات الأجنبية؛
- عدم الثقة: فالمنظومة المصرفية لا تحظى بثقة المتعاملين فهم يتعاملون نقدا لأنهم أكثر أمانا نظرا لهشاشة المنظومة المصرفية التي أصبحت تؤدي خدمة عمومية تفتقر للاحترافية؛
- التهرب الضريبي: فالتعامل مع البنوك يجعل الحسابات المالية للمعاملين الاقتصاديين مراقبة وخاضعة للمحاسبة المالية كما يكون خاضع للضريبة والمسائلة ونظرا للتسيب وسيطرة السوق الموازية جعلهم يتجنبون التعاملات البنكية.

ثالثا: الانتقادات الموجهة للدولة:

تتمثل الانتقادات الموجهة للدولة في¹:

- هشاشة النظام المصرفي فالمنظومة المصرفية تؤدي خدمة عمومية تخلو من الاحترافية؛
- قلة الأدوات المالية، مثل البطاقات الائتمانية فالجزائر متأخرة في هذا المجال؛
- التقييم على أساس احتياطي العملة الأجنبية: حيث لا يمكن تنفيذ الكتلة النقدية على أساس احتياطي العملة الأجنبية، فالأحرى كانت هذه الاحتياطات تدعم سعر الصرف فقط وتزيد من مصداقية السياسة النقدية، لا يمكن الاعتماد عليها لأنها تتميز بالتذبذب نتيجة لتذبذب أسعار البترول؛
- غياب الرقابة: من خلال الواقع نجد أن هناك غياب شبه تام لرقابة الدولة في السوق النقدي الأمر الذي شجع تنامي وسيطرة السوق الموازية.

¹ بوهلة خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

المبحث الثالث: أسعار النفط والسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

تعتبر السياسة النقدية من أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها التي تسعى إليها، بالإضافة إلى أن أسعار النفط تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار النقدي حيث تتأثر السياسة النقدية بتقلبات الأسعار النفطية.

المطلب الأول: تغيرات أسعار النفط والكتلة النقدية (2010-2017)

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على الكتلة النقدية وتطورها في الجزائر بالإضافة إلى العلاقة بينها وبين أسعار النفط.

أولا: مكونات الكتلة النقدية

إن العناصر المكونة للكتلة النقدية الأكثر شيوعا واستعمالا في التحاليل الاقتصادية هي التي تنشرها السلطات النقدية، أو بالأحرى البنوك المركزية، أي أنها تتمثل في ما يسمى بالمجمعات النقدية الرسمية.

ويتم ترتيب المجمعات النقدية وفق سيولتها إلى¹:

- القاعدة النقدية أو النقد الأساس (**B** أو **M0**): ويسمى أحيانا بالنقد المركزي أو النقد والقوة الكبرى، وهو يشكل جملة الإيداعات بالبنوك المركزية أو الحسابات الدائنة للبنوك التجارية لدى البنك المركزي والعملية الورقية والعملية المعدنية.
- الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (**M1**): يمثل هذا المجمع الكتلة النقدية المتاحة أو المتاحة النقدية، ويرتكز بشكل رئيسي على وظيفة النقود كوسيط في المبادلات ويتألف من مجموع العملات الورقية والنقود المعدنية المتداولة والودائع تحت الطلب في الجهاز المصرفي.
- المجمع النقدي (**M2**): يضم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إضافة إلى الودائع الجارية وغير الجارية من النقود المصرفية، أي أنه يشمل **M1** مضافا إليها الودائع غير الجارية كالودائع الادخارية (أشبه النقود).

¹ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 54، 55.

- عرض النقد بالمعنى الأوسع أو السيولة الكلية للاقتصاد (M3): يضم ودائع المشتقات ذات الأجل الطويل إلى مكونات عرض النقد بالمعنى الأوسع M3 وتكون هذه النقود مودعة لدى المؤسسات المالية الوسيطة.
- المجمع النقدي (M4): عبارة عن M3 مضافا إليها سندات الخزينة وصناديق المعاشات التقاعدية والحكومية، الأوراق التجارية والمالية... الخ.

ثانيا: تطور عناصر الكتلة النقدية وتغيرات أسعار النفط في الجزائر

تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات مؤسسة بنك الجزائر، وتحتوي الكتلة النقدية على أصناف حيث تتكون في الجزائر من العناصر التالية¹:

- **النقود الورقية**: تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.
- **النقود الكتابية**: تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب آخر، وتتكون أساسا من ودائع تحت الطلب لدى البنوك وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير.
- **أشباه النقود**: تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين، وهذه العناصر يطلق عليها اسم السيولة المحلية M2.

وبالتالي فإن العنصرين الأول والثاني يشكلان المتاحات النقدية أو الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1) وبإضافة العنصر الثالث يتم الحصول على الكتلة النقدية بالمعنى الواسع (M2). ويوضح الجدول أدناه تطور الكتلة النقدية وتغيرات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

¹ فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف، حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013، مجلة الاقتصاد والمالية، على الموقع: <https://www.univ-chlef.dz> ، تاريخ الاطلاع: 02-04-2019.

الفصل الثاني: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2010-2017)

الجدول رقم 05: تطور الكتلة النقدية وتغيرات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2010-

2017

الوحدة: مليار دينار

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	سعر النفط (دولار أمريكي للبرميل)
2010	2098,6	3539,8	5638,5	2524,3	8162,8	80,2
2011	2571,5	4570,2	7141,7	2787,5	9929,2	112,9
2012	2952,3	4885,2	7681,5	3333,6	11015,1	111
2013	3204	5045,8	8249,8	3691,7	11941,5	109,5
2014	3658,9	5944,1	9603	4083,7	13686,8	100,2
2015	4108,1	5153,1	9261,1	4443,4	13704,5	53,1
2016	4497,2	4909,8	9407	4409,3	13816,3	45
2017	4716,9	5549,1	10266,1	4708,5	14974,6	54,1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2014، ص 11.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2018، ص 11.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 156.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص 255.

نلاحظ من الجدول السابق أن الكتلة النقدية M1 في تزايد مستمر ابتداء من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 حيث انتقلت من 5638,5 مليار دينار سنة 2010 إلى 9603 مليار دينار سنة 2014، في المقابل نجد خلال هذه الفترة أن سعر النفط متذبذب حيث كان سنة 2010 يعادل 80,2 دولار للبرميل ثم ارتفع سنة 2011 إلى 112,9 دولار للبرميل، كما واصل الانخفاض بشكل طفيف إلى أن بلغ 100,2 دولار للبرميل سنة 2014، ثم يلاحظ انخفاض في M1 سنة 2015 نتيجة الانخفاض الحاد في سعر النفط وكذلك انخفاض النقود الكتابية ثم عاودت الارتفاع قليلا سنة 2016 نتيجة لارتفاع النقود القانونية وكذا ودائع لدي حساب البريد الجاري، في حين سعر النفط واصل في الانخفاض حيث بلغ سنة 2016 قيمة 45 دولار للبرميل أي ما يقابله انخفاض في قيمة الصادرات من المحروقات، بينما نجد أن الكتلة النقدية M2 في ارتفاع مستمر خلال الفترة من 2010 إلى 2014 نتيجة ارتفاع أشباه النقود لكن في السنتين 2015 و 2016 كان الارتفاع طفيف وهذا راجع إلى الانخفاض الحاد في سعر النفط

الفصل الثاني: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2010-2017)

الذي مس تلك السنتين. وعند تحليل مقارنة تغيرات الكتلة النقدية مع تغيرات أسعار النفط في الجزائر نجد أن العلاقة بينهما غير واضحة تماما ففي الفترة الممتدة من 2010 حتى 2014 نجد تزايد مستمر في الكتلة النقدية M1 و 2M نتيجة الزيادة في إصدار النقود وزيادة حجم الودائع وهذه الفترة عرفت بفترة البجوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط حيث وصلت في المتوسط إلى 102,76، فمن الطبيعي هنا أن تزيد الكتلة النقدية استجابة لارتفاع أسعار النفط وزيادة إيرادات الدولة.

لكن ابتداء من سنة 2015 نجد أن أسعار النفط قد تماوتت بشكل كبير لكن في المقابل نجد لأن الكتلة النقدية M1 و M2 حافظت على تزايدها ويرجع ذلك إلى امتلاك الجزائر احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية تتيح لها إمكانية الاستمرار في الإصدار النقدي سنّي 2015 و 2016، لكن مع انخفاض هذه الاحتياطات وتآكلها لجأت الجزائر لأسلوب جديد للاستمرار في إصدار المزيد من النقود ألا وهو التمويل غير التقليدي الذي باشرت فيه سنة 2017.

المطلب الثاني: تغيرات أسعار النفط ومقابلات الكتلة النقدية (2010-2017)

سنستطرق في هذا المطلب إلى انعكاسات تغير أسعار النفط على مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من خلال الجدول التالي.

جدول رقم 06: تطورات مقابلات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر (2010-2017)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	سعر النفط (دولار للبرميل)	صافي الأصول الخارجية	القروض الداخلية	
			القروض إلى الاقتصاد	صافي القروض إلى الدولة
2010	80,2	11997	32681	3510,9
2011	112,9	13922,4	3726,5	3406,6
2012	111	14940	4287,6	3334,1
2013	109,5	15225,2	5156,3	3235,4
2014	100,2	15734,5	6504,6	1992,4
2015	53,1	15375,4	7277,2	567,5
2016	45	12596	7909,9	2682,2
2017	54,1	11227,4	8880	4691,9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2014، ص 10.
- تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2018، ص 10.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 156.

الفصل الثاني: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2010-2017)

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص 255.
إن ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2010-2014 في المتوسط 102,76 دولار أمريكي للبرميل أدى إلى ارتفاع إيرادات الدولة مما انعكس على صافي الأصول الخارجية وأدى إلى ارتفاعها من 1199,7 مليار دينار سنة 2010 إلى 15734,5 مليار دينار سنة 2014، كما أدى هذا الارتفاع إلى انخفاض القروض الداخلية المقدمة للدولة من قبل الجهاز المصرفي، حيث انتقلت من 3510,9 مليار دينار إلى 1992,4 مليار دينار مما يدل على تراجع اعتماد الخزينة على القروض الداخلية نتيجة ارتفاع إيراداتها، وهذا ما يفسر الإشارة السابقة.

أما فيما يخص القروض الداخلية المقدمة للاقتصاد فهي في ارتفاع مستمر، حيث انتقلت من 3268,1 مليار دينار سنة 2010 إلى 6504,6 مليار دينار سنة 2014 نتيجة ارتفاع أسعار النفط وارتفاع إيرادات الدولة، مما أدى إلى زيادة القروض الداخلية المقدمة للاقتصاد.

لكن مع انخفاض أسعار النفط بشكل كبير سنة 2015 حيث وصلت إلى 53,1 دولار للبرميل أي تقريبا نصف ما كانت عليه في الفترة السابقة، انخفض صافي الأصول الخارجية إلى 153754 مليار دينار سنة 2015 ثم إلى 11227,4 مليار دينار سنة 2017، كما ارتفعت القروض الداخلية المقدمة للدولة و أصبحت موجبة بعدما كانت سالبة في الفترة السابقة، حيث وصلت إلى 567,5 مليار سنة 2015 لتقفز إلى 4691,9 مليار دينار سنة 2017 نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية وعجز الدولة عن تغطية كامل النفقات فاجأت إلى التسيبقات على بنك الجزائر، والقروض الأخرى من أجل طبع المزيد من النقود وتغطية العجز، وفي المقابل نجد أن القروض على الاقتصاد مازالت محافظة على ارتفاعها حيث وصلت سنة 2015 إلى 7277,2 مليار دينار، واستمر الارتفاع ليصل إلى 8880 مليار دينار سنة 2017.

الفصل الثاني: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2010-2017)

المطلب الثالث: انعكاسات تغير أسعار النفط على التضخم ومعدلات الفائدة في الجزائر

إن سعر الفائدة والتضخم (تحقيق الاستقرار في الأسعار) يعتبران من أهداف السياسة النقدية، ولهذا سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة تأثير تغير أسعار النفط على كل منهما.

أولاً: انعكاسات تغير أسعار النفط على التضخم في الجزائر (2010 - 2017)

سنحاول تحليل تأثير تغيرات أسعار النفط على التضخم في الجزائر، وهذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تطورات كل من أسعار النفط والتضخم المتوسط السنوي في الجزائر (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر النفط الخام (دولار للبرميل)	80,2	112,5	111	109,5	100,2	53,1	45	54,1
التضخم المتوسط السنوي (%)	3,91	4,52	8,98	3,26	2,92	4,78	6,40	6,35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2014، ص 24.
 - تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثالثة، ديسمبر 2018، ص 29.
 - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 156.
 - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص 255.
- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التضخم المتوسط السنوي في ارتفاع مستمر من 2010 إلى غاية 2012، حيث بلغ 3,91 سنة 2010 و 8,98 % سنة 2012، ثم انخفض سنة 2013 إلى 3,26 %، واستمر بالانخفاض حتى وصل إلى 2,92 % سنة 2014، بينما أسعار النفط في هذه الفترة كانت مرتفعة.

وفي سنة 2015 نلاحظ أن التضخم المتوسط السنوي ارتفع إلى 4,78 %، وواصل الارتفاع حتى سنة 2016 ليصل إلى 6,40 %، ثم انخفض بشكل طفيف سنة 2017 ليصل إلى 6,35 %، وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير للأسعار النفط، حيث وصل سنة 2015 إلى 53,1 دولار أمريكي للبرميل، وسنة 2016 إلى 45 دولار أمريكي للبرميل والذي أحدث انخفاض في السيولة مما دفع ببنك الجزائر بطبع المزيد من النقود.

الفصل الثاني: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2010-2017)

ثانيا: انعكاسات تغير أسعار النفط على معدلات الفائدة في الجزائر (2010 - 2017)

سنحاول تحليل تأثير تغيرات أسعار النفط على أسعار الفائدة في الجزائر، وهذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 08: تطورات معدلات عمليات بنك الجزائر و أسعار النفط في الجزائر (2010-2017)

الوحدة: نسبة مئوية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	معدل المكافئة في الاحتياطي الإجمالي
4	8	12	12	12	11	9	9	معدل حساب الاحتياطي الإجمالي
3,75	3,5	04	04	04	04	04	04	معدل إعادة الخصم
-	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75	لمدة 7 أيام
-	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	لمدة 3 أشهر
-	1,5	1,5	1,5	1,5	1,5	-	-	لمدة 6 أشهر
0	0	0,30	0,30	0,30	0,30	0,30	0,30	تسهيلات الودائع
3,50	-	-	-	-	-	-	-	عمليات السوق المفتوحة
54,1	45	53,1	100,2	109,5	111	112,5	80,2	أسعار النفط (دولار أمريكي للبرميل)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تقرير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2014، ص 17.
 - تقرير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثالثة، ديسمبر 2018، ص 17.
 - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 156.
 - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص 255.
- تميزت الفترة من 2010 إلى 2014 بفائض في السيولة، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع المعدلات بقت ثابتة من 2010 إلى 2014 فمعدل إعادة الخصم بقى ثابت عند 4 %، معدل المكافئة في الاحتياطي الإجمالي 0,5 %،

الفصل الثاني: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2010-2017)

تسهيلات الودائع 0,3%، استرجاع السيولة لمدة 7 أيام 0,75%، لمدة 3 أشهر 1,25%، لمدة 6 أشهر 1,5%، أما معدل الاحتياطي الإجباري فقد انتقل من 9% سنة 2010 إلى 12% سنة 2014، وهذا يعني أن بنك الجزائر يهدف إلى التخفيض من فائض السيولة التي يعاني منها السوق النقدي.

أما الفترة من 2015 إلى 2017 فقد تميزت بتراجع أسعار النفط مما أدى إلى تقلص السيولة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض في معدل الاحتياطي الإجباري إلى 8% سنة 2016 و 4% سنة 2017، وانخفاض في معدل إعادة الخصم حيث بلغ 3,5 سنة 2016 و 3,75 سنة 2017، وكذلك تم إيقاف عمليات استرجاع السيولة، وإلغاء تسهيلات الودائع سنة 2017، وتم إدراج عمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة بتاريخ استحقاق مختلفة بمعدلات فائدة 3,5% لمدة 7 أيام، لمدة 6 أشهر و لمدة 12 شهرا.

وهذا يعني أن بنك الجزائر يهدف إلى ضخ السيولة في السوق النقدية من أجل تدارك تقلص السيولة التي سببها الرئيسي انخفاض أسعار النفط.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى السياسة النقدية من خلال تعريفها وأهدافها وأدواتها، حيث تعرف على أنها مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تتبعها السلطة لمراقبة عرض النقد لبلوغ أهداف اقتصادية معينة، من بين هذه الأهداف: تحقيق العمالة الكافية، تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وغيرها.

يتم تنفيذ السياسة النقدية باستخدام مجموعة من الأدوات منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي، فالأولى تشمل سعر إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري وعمليات السوق المفتوحة، أما الثانية فتتمثل في: السياسة الانتقائية للقروض، الإقناع الأدبي والنسب الدنيا للسيولة.

وقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بعدة تطورات ومراحل منذ الاستقلال حتى وصلت إلى ماهية عليه الآن، فهي تشتمل على مجموعة من الأدوات من بينها: آلية استرجاع السيولة، تسهيلات الودائع المغلة بالفائدة وغيرها، بالإضافة إلى أنها تواجه مجموعة من التحديات التي تقلل من سيرها والحد من تحقيق أهدافها.

وأخيرا تم التطرق إلى العلاقة بين أسعار النفط والسياسة النقدية في الجزائر حيث أن أي تقلب في أسعار النفط من شأنه أن يؤثر على الكتلة النقدية ومقابلاتها.

الفصل الثالث:

انعكاسات تغير أسعار النفط

على السياسة المالية في

الجزائر خلال الفترة

2017 - 2010

تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والائتمانية وغيرها، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات ومن بين هذه الأزمات أزمة تغير أسعار النفط.

فالسياسة المالية تعمل على تحقيق التوازن في مالية الدولة وذلك حسب ما يتوافق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني.

وبناء على هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية وتطورها في الجزائر

المبحث الثاني: العلاقة بين أسعار النفط والسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

المبحث الثالث: انعكاسات تغير أسعار النفط على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية وتطورها في الجزائر

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فالسياسة المالية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

للسياسة المالية عدة تعاريف ومجموعة من الأهداف نوجزها في هذا المطلب.

أولا: تعريف السياسة المالية

- السياسة المالية هي: " استخدام الحكومة للإيرادات العامة والإنفاق الحكومي أو العام لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية خلال فترة زمنية معينة، وتلك الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي، التنمية، العدالة في التوزيع، توجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد (الانكماش)"¹.
- السياسة المالية هي: " دراسة تحليلية للأدوات والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة، وهي تتضمن تكييفها كميًا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفها نوعيًا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة"².
- تعني السياسة المالية: " برامج العمل التي تعدها السلطة التنفيذية لاستخدام مواردها المالية للتأثير على النشاط الاقتصادي وضبطه وذلك من خلال الأدوات التالية: الضرائب، الإنفاق الحكومي، الدين العام، الإعانات الاقتصادية والاجتماعية"³.
- كما تعرف أيضا على أنها: " برنامج تخطيطه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الاتفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع"⁴.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2003، ص 43.

² عوف محمود الكفراوي، السياسات المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص 144.

³ لطيفة كلاحي، أثر السياسات المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة بعض دول MENA، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2017، ص 23.

⁴ حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص 17.

نستنتج من التعاريف السابقة بأن: السياسة المالية عبارة عن الإجراءات والتدابير الرشيدة التي تتبعها الدولة في التعامل مع عناصر المالية العامة قصد تحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية، أهمها النهوض بالاقتصادي الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار.

ثانياً: أهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أن تعمل الحكومة علة أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعارض أو تتنافس، ولذلك أصبح لزاماً على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:

1- التوازن المالي: يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلاً أن يتسم النظام

الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغرارة، ويلاءم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضاً لا تستخدم القروض لأغراض إنتاجية¹.

2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في

الإنتاج والتشغيل حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود أو الركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، مستوى الأسعار، وفي الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، انتعاش فتضخم، فتتسبب في اختلاف الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية².

3- التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية: يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد، موارد

محدودة ونافذة وأخرى متجددة، وتسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق دور التوجيه

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل، بيروت، لبنان، 1998، ص 13.

والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة¹.

4- **التوازن العام:** التوازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها².

5- **التوزيع العادل للثروات والدخل:** إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعاً عادلاً على أفراد المجتمع وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الإختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة³.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

تلعب السياسة المالية دور مهم في النشاط الاقتصادي من خلال تنظيم عملية النمو الاقتصادي وذلك باستخدام أدواتها المتمثلة في: الإنفاق العام، الإيرادات العامة والموازنة العامة.

أولاً: الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية: " مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"⁴.

¹ صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2006، ص 498.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

³ صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 499.

⁴ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 5، 2012، ص 115.

وقد تم تقسيم الإيرادات العامة إلى أقسام متعددة كإيرادات أملاك الدولة، الرسوم، الضرائب والقروض العامة، وسيتم دراسة كل منها على حدة.

1- إيرادات الدولة من أملاكها (الدومين) **Domine**

تمتلك الدولة عادة نيابة عن شعوبها مصادر معينة للثروات لسد نفقاتها والاستخدامات الأخرى، وتقسّم أملاك الدولة بوصفها شخصا معنويا إلى نوعين من الأملاك هي¹:

أ- **الأملاك العامة أو الدومين العام "Public Domine"**: وتمثل في الطرق العامة والجسور، السدود، الموانئ والكهرباء وكل شيء مخصص للاستخدام العام لكل من يريد الاستفادة منه شرط أن يلتزم بالقيود التي تضعها السلطة العامة للنفع العام أي لكل أفراد المجتمع وليس لمنفعة طبقة معينة، ولا تقصد الدولة من استغلال الدومين العام تحقيق الربح.

ب- **الأملاك الخاصة أو الدومين الخاص "Privet Domine"**: وهي الأملاك المعدة للاستغلال الاقتصادي بهدف تحقيق الربح، يمكن تقسيم الدومين الخاص تبعا لنوع الأموال التي يتكون منها إلى ثلاثة أنواع هي:

- الدومين الزراعي والعقاري: ويتكون من الأراضي الزراعية والغابات والمصائد والمناجم والمحاجر ومصادر الثروة المعدنية؛
- الدومين التجاري والصناعي: تزايد أهمية هذا الدومين واتسعت من خلال تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية بعد التطور الذي حصل على واجباتها، وبذلك مارست الدولة التجارة وأقامت المشاريع الصناعية الكبرى لإنتاج البضائع؛
- الدومين المالي: يعد هذا الدومين من أحدث أنواع الدومين الخاص، ويقصد به حق الدولة في إصدار النقود ومحفظتها من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة للدولة.

2- الرسوم "Fees":

يمكن تعريف الرسم بأنه: " مبلغ معين من المال يدفعه الفرد إلى هيئة عامة مقابل خدمة معينة طلبها الفرد من هذه الهيئة ".¹

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2007، ص: 77، 78

ويلاحظ أن مثل هذه الخدمة يمكن أن يطلبها أي فرد في المجتمع، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، وبالتالي فإن المقابل الذي يدفعه الفرد للهيئة العامة يسمى رسما، وهو بطبيعته دفع اختياري لأن من لا يطلب مثل هذه الخدمة لا يدفع أي رسم ولأن طبيعة طلب خدمة تتميز بخصوصيتها، أي أن تفيد بشكل مباشر من يطلبها فقط على الرغم من كونها تفيد أطرافا أخرى بشكل غير مباشر¹.

ويمكن حصر خصائص الرسوم بشكل رئيسي فيما يلي²:

- يعتبر الرسم مصدرا آخر من مصادر الإيرادات العامة للدولة؛
- يتضمن الرسم صفة الإلزام حيث يلتزم الأفراد بدفعه عند طلب الخدمة العامة؛
- ضرورة تناسب قيمة الرسوم وكلفة الخدمة المؤدات كمقابل لذلك الرسم.

ويلاحظ أن أهم أنواع الرسوم في أي دولة هي ما يلي: الرسوم القضائية، رسوم التسجيل العقاري،

رسوم السيارات، رسوم التسجيل والنشر، رسوم الاستيراد، رسوم تسجيل ومراقبة السيارات، رسوم متنوعة

3- الضرائب " Taxes ":

تعتبر الضرائب أهم أنواع الإيرادات العامة في أي مجتمع، حيث تعتمد عليها الحكومات المختلفة بصفة أساسية في تغطية جانب كبير من الإنفاق العام، ولقد بدأ تاريخيا الاعتماد على الضرائب قديما لتمويل نفقات الخدمات غير القابلة للتجزئة كالمدافع والأمن، ثم تطورت وظيفة الضرائب حديثا إلى أن صارت تستخدم أيضا في تمويل بعض الخدمات العامة القابلة للتجزئة³.

تعرف الضريبة بأنها: " فريضة مالية نقدية تأخذها الدولة جبرا من الوحدات الاقتصادية حسب مقدرتها التكليفية من غير مقابل وبصورة نهائية، لتمويل النفقات العامة، ولتحقيق أهداف الدولة"، ويأتي عنصر الإلزام من أن الدولة هي التي تحدد كل ما يتعلق بالضريبة من وعائها نسبتها ووقت دفعها، وإذ امتنع المكلف عن دفعها إستحصلت منه جبرا ويعاقب وفق القانون⁴.

¹ فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص 119.

² محمد الحصانة، المالية العامة: النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 116، 118.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

⁴ سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الأردن، ط1، 2011، ص: 118، 119.

تقوم الأنظمة الضريبية الحديثة على الجمع بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، فالضرائب المباشرة التي تعتبر كضرائب ذات مؤشر تمس الملكية، المهن، الدخل، أي هي كل اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات والذي يتم تحصيله بواسطة قوائم اسمية، والتي تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية، أما الضرائب غير المباشرة هي اقتطاعات تفرض على الاستهلاك من بينها تلك المتعلقة بالضرائب على الإنفاق مثل الرسم على القيمة المضافة، كما أنها تقع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المقدمة وبالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص الذي يود استهلاك هذه الأشياء أو استعمال الخدمات الخاضعة للضريبة، مثل الضرائب على الواردات، الصنع، البيع، النقل، حقوق التسجيل، الطابع... الخ¹.

4- القروض العامة " Public Loan ":

يحدث في كثير من الأحيان أن تحتاج الدولة إلى الأموال لتغطية نفقاتها المتزايدة والتي لا تسمح الإيرادات الاعتيادية السابق ذكرها خصوصا الضرائب بتغطيتها، فتلجأ الدولة في مثل هذه الحالات إلى اقتراض الأموال، وبالتالي اتجهت الدول إلى القروض العامة باعتبارها أداة فعالة لامتناع المدخرات وتعبئتها للاقتصاد، ومنه أصبحت القروض العامة في الفكر المالي الحديث أداة من أدوات السياسة الاقتصادية تستعين بها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفقا لسياستها الاقتصادية.

ويمكن تعريف القرض العام بأنه: " دين مستحق على الدولة يصدر بموجب قانون تتعهد به بسداد أصل القرض وفوائده بشروط محددة متفق عليها "، ويصدر القرض بقانون لا يتصف بطابع الأمر، وتأتي ضرورة ذلك لإتاحة الفرصة أمام السلطة التشريعية الممثلة لأفراد المجتمع لمناقشة أهداف هذه القروض وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية².

ثانيا: النفقات العامة

تعرف النفقة العامة على أنها: " عبارة عن مبلغ من النقود تقتطعه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة من أموالها بقصد إشباع حاجة معينة ".

¹ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 171.

² محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 147، 148.

حيث يلخص هذا التعريف أنه لا بد من توافر عناصر ثلاثة لوجود النفقة العامة، استعمال مبلغ نقدي (الصفة النقدية)، الشخص القائم على الإنفاق وأن يكون الغرض من هذه النفقة تحقيق منفعة عامة¹.

وقد تم تقسيم النفقات العامة إلى عدة أقسام منها ما هو علمي ومنها ما هو وضعي، حيث لا يتم الاعتماد على التقسيمات العلمية في إعداد الموازنة العامة وإنما على التقسيمات الوضعية للنفقات العامة ذي طابع واقعي يناسب الظروف الخاصة للدولة.

1- التقسيمات العلمية للنفقات العامة:

يقصد بالتقسيمات العلمية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي يقول بها شراح علم المالية العامة، ولقد قسم الفقه نفقات الدولة عدة تقسيمات تختلف باختلاف الزوايا التي تنظر منها إلى هذه النفقات، فيمكن تقسيمها من حيث الأغراض المباشرة لها وكذلك من حيث دوريتها ومن حيث طبيعتها، ويتم شرح كل منها على حدة كما يلي²:

- أ- تقسيم النفقات من حيث الأغراض المباشرة: وتقسم كما يلي:
 - النفقات التقليدية: التي توجه للاحتياجات العامة في المجالات الاقتصادية والضرورية لحماية الأفراد وتوفير العدالة، وتمثل في نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي.
 - نفقات الخدمات العامة: التي تقوم بها الدولة في مجالات الصحة والتعليم والنقل والمواصلات... الخ.
 - النفقات الاجتماعية: وهي التي تهدف إلى تحقيق آثار اجتماعية معينة من أهمها إعادة توزيع الدخل القومي، كالمساعدات والإعانات التي تقدم للأفراد.
 - النفقات الاستشارية: وهي التي تهدف الدولة منها العمل على تقوية الاقتصاد الوطني، كالنفقات التي تهدف إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس الأموال.

¹ سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص 23.

² المرجع نفسه، ص ص 26، 27.

ب- تقسيم النفقات من حيث دوريتها:

تنقسم النفقات العامة من حيث دوريتها إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية ويقصد بالنفقات العادية تلك النفقات التي تتصف بالدورية وتكرر سنويا في موازنة الدولة، كرواتب الموظفين ونفقات صيانة أملاك الدولة، إلا أنه لا يعني تكرار هذه النفقات بنفس المقدار كل سنة، بل يجوز أن يختلف مقدارها من سنة إلى أخرى.

أما النفقات غير العادية فهي لا تتكرر بصورة دورية في موازنة الدولة، وإنما هي نفقات استثنائية بطبيعتها فمن غير المتصور تكرارها كل عام، مثال ذلك النفقات التي تواجه بها الدولة الأزمات وحالات الكوارث كالحروب وأخطار الفيضانات والزلازل وكذلك معالجة الدورات الاقتصادية.

ج- تقسيم النفقات من حيث طبيعتها:

تنقسم نفقات الدولة من حيث طبيعتها إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تصرف مقابل الحصول على أموال أو خدمات، كالمرتبات وأثمان المواد والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة.

أما النفقات التحويلية فهي مجرد اعتمادات تنفقها الدولة دون أن يكون لها مقابل من أداء خدمة أو زيادة في الثروة القومية، مثل الإعانات الاجتماعية والإعانات ضد البطالة والشيخوخة، فالدولة تستهدف من هذه النفقات إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات.

2- التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:

تقسم كل دولة نفقاتها العمومية في موازنتها إلى أقسام متعددة وهذه التقسيمات هي: التقسيم الإداري، الوظيفي والاقتصادي نوجزها فيما يلي¹:

بالنسبة للتقسيم الإداري توزع النفقات وفقا لتقسيم الإدارات العامة المختلفة وكانت الموازنات توضع على أساس تقسيم جهاز الدولة إلى وزارات، يضاف إلى ذلك مخصصات رئاسة الدولة ومخصصات السلطة التشريعية، وقد طرأ تطور على هذا التقسيم وذلك بتقسيم النفقات الحكومية وفقا لوظائف الدولة

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 56، 57.

ومهامها في مختلف الأنشطة، وسمي بالتقسيم الوظيفي بحيث تحدد نفقة كل مهمة نسبتها لمجموع النفقات العامة.

أما التقسيمات الاقتصادية فإنها تجرى بالاستناد إلى التقسيم الإداري وفقا لمهام مختلف الدوائر الحكومية بشرط أن توزع هذه المهام حسب تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالصناعة والزراعة... الخ.

ثالثا: الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة من الناحية المحاسبية على أنها: " تقدير لإيرادات ونفقات الدولة لسنة مالية قادمة وتشرع بقانون الموازنة العامة للدولة كما تركز على التخطيط والتنسيق ورقابة استعمال الموارد لتحقيق الأغراض المطلوبة بكفاءة والحصول على أفضل النتائج من خلال التوزيع والاستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة"¹.

وتتمثل عناصر الموازنة العامة في²:

- الموازنة تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها، أي أنها تبين الأرقام التفصيلية لإيرادات الدولة ونفقاتها المتوقعة ولا تكتفي بطرح الأرقام الإجمالية؛
- الموازنة معتمدة من قبل السلطة التشريعية، وحتى تصبح موازنة لابد من اقتراحها بموافقة السلطة التشريعية؛
- أنها تعبير مالي عن أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية؛
- خطة مالية تنفيذية لسنة مقبلة تتفق مع الخطط الاقتصادية؛
- الموازنة وسيلة للتنسيق بين أنشطة الدولة المختلفة؛
- الموازنة وسيلة وأداة للرقابة المالية العامة.

¹ إسماعيل خليل إسماعيل، المحاسبة الحكومية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 90.

² محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015، ص 142.

المطلب الثالث: تطور السياسة المالية في الجزائر

يمكن تقسيم مراحل تطور السياسة المالية في الجزائر إلى ثلاث فترات رئيسية هي:

أولاً: فترة التخطيط (1970-1990):

قامت الجزائر خلال هذه الفترة بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية، ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، هذا استدعى تدخلاً قوياً للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه بارتفاع الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة محققاً بذلك معدل نمو سنوي متوسط (21,21%)، هذا التوسع في الإنفاق اعتمدت الدولة الجزائرية في تمويله على القيمة العالية للإيرادات العامة الناتجة عن الزيادة الحاصلة في محاصيل الجباية البترولية والتي مثلت أهم مصادر الإيرادات العامة في تلك الفترة، بسبب ارتفاع أسعار النفط، وبالمقابل فقد عرفت الجباية العادية نوعاً من الانخفاض. وقد أدت هذه الزيادة في مداخيل الدولة بالإضافة إلى ضخامة البرامج الاستثمارية التي تضمنتها مختلف البرامج التخطيطية التي تحول السياسة المالية في الجزائر إلى سياسة إنفاق توسعية بالأساس.

غير أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية مما أدى بدوره إلى عدم قدرة الإيرادات العامة في تغطية النفقات الجارية وبالتالي تسجيل عجز في الميزانية¹.

ثانياً: الفترة الانتقالية (1991-1999):

امتدت آثار الأزمة النفطية التي شهدتها الجزائر من سنة 1986 إلى غاية التسعينات، فمع بداية 1990 كان الاقتصاد الجزائري يحتنق من جراء تسديد المديونية، فشرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992، إلا أن الهدف الأساسي لهذه الإصلاحات فيما يتعلق بسياسة الإيرادات العامة تمثل في تقليص تبعية الإيرادات العامة للمعطيات النفطية، وهذا

¹ بن سبع حمزة، نذير ياسين، استخدام مقارنة نماذج أشعة الانحدارات الذاتية "VAR" لتقييم فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي: حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، يومي 8 و9 ديسمبر، 2014، ص 667-669.

بإحلال الجباية البترولية بالجباية العادية من خلال محاولة الزيادة في الإيرادات خارج قطاع المحروقات، لكون إيرادات المحروقات تعتبر المورد الأساسي لميزانية الدولة.

فبالرغم من ذلك فإن الأرقام تبين عدم فعالية الإصلاحات في جانب الإيرادات وكذا التغيرات المعتمدة من خلال قوانين المالية في التأثير على هيكل الإيرادات العامة، فبقيت الجباية البترولية هي المصدر الأساسي لإيرادات الدولة، فالإيرادات الجبائية تزايدت طوال هذه الفترة بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو الارتفاع الذي تزامن مع تدهور نسبة مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات، فبالرغم من أن قيمتها عرفت تطورا ملحوظا إلا أن نسبة مساهمتها عرفت نوعا من الانخفاض (1987-1990)، حيث أن الضرائب غير المباشرة أخذت حصة الأسد من هيكل الجباية العادية، وعليه فإن فعالية الإصلاح الضريبي كانت جد متواضعة في الرفع من مكانة الضرائب المباشرة، وهذا يعود لكون النظام الضريبي الجزائري يعتمد في الأساس على الضرائب غير المباشرة لما يميز هذا النوع من الضرائب من سهولة في التحصيل.

أما في جانب النفقات العامة فقد عرفت انخفاضا في نسبتها ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى التخلي التدريجي للدولة عن التدخل في الاقتصاد، باستثناء سنتي 1992 و 1993 فقد عرفت نسبة الإنفاق العام نوعا من الارتفاع وهذا راجع إلى رفع الأجور والرواتب وكذا ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية، وابتداء من سنة 1993 ومع توقيع اتفاقية الاستعداد الائتماني الثالث وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي بدأت الجزائر وفي إطار إصلاح السياسة المالية وفي شقها الإنفاقي بإتباع سياسة الترشيد العام، حيث نجد أن النفقات انخفضت خلال (1994-1999)، وهذا الانخفاض بسبب العديد من التدابير التي اتخذت لخفض النفقات مع تحسين تكوينها وشفافيتها¹.

ثالثا: فترة الانتعاش الاقتصادي (1999-2014):

لقد عرف الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة انتعاشا اقتصاديا نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما أضفى راحة مالية تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية توسعية وتنموية عبر عنها بارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي أين حققت معدلات نمو

¹ المرجع نفسه، ص 670.

مرتفعة خلال (2000-2005) قدرت ب 4,5%، أما سنة 2009 فقد عرفت الجزائر تطورات ملحوظة أين صنفت أكبر رابع دولة منتجة للنفط الخام في إفريقيا وسادس أكبر دولة منتجة للغاز الطبيعي عالميا، حيث شكل قطاع المحروقات 32 من إجمالي الناتج المحلي، وقد ساهمت السياسة المالية في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا من بينها: انخفاض حجم المديونية وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، انخفاض نسبة البطالة، أما معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها سنة 2000 ب 0,33% و 4,56% سنة 2009، وقد استطاع الارتفاع المستمر للنفط المساهمة بشكل فعال في تحقيق المشاريع المرجو الوصول إليها والمتمثلة في إثراء قاعدة البني التحتية، كما استطاع أيضا أن يحقق معدلات نمو قدرت ب 4,3% سنة 2014، وفي نفس السنة قامت الجزائر بزيادة إنفاقها الحكومي مما تسبب في اتساع عجزها المالي. غير أن الفترة الأخيرة من سنة 2014 كانت بداية لكابوس انهيار الأسعار النفطية مما أدى إلى انخفاض نسبة الصادرات من المحروقات والذي تسبب في عجوزات في الحساب الجاري ونفس الحال للميزانية العامة¹.

¹ ادريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2016، ص ص: 81،82.

المبحث الثاني: العلاقة بين أسعار النفط والسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2017)

تعتبر السياسة المالية مرآة عاكسة للحالة الاقتصادية والسياسية للجزائر، ويظهر ذلك في الدور الذي تؤديه كل من الإيرادات العامة، والنفقات العامة، باعتبارهما أحد أدوات السياسة المالية التي تكشف عن الظروف الاقتصادية خلال فترة معينة، وبما أن الجزائر دولة ريعية تتأثر بالأزمات النفطية، فسنحاول من خلال هذا المبحث معرفة انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر.

المطلب الأول: أسعار النفط والإيرادات العامة في الجزائر (2010 - 2017)

تمثل الإيرادات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية، وتعتبر شديدة الحساسية اتجاه تقلبات أسعار النفط، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 09: تطورات أسعار النفط والإيرادات العامة في الجزائر (2010-2017)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	أسعار النفط (دولار للبرميل)	نسبة إيرادات المحروقات من الإيرادات العامة	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	إجمالي الإيرادات
2010	80,2	66,1	2905,0	1487,8	4392,9
2011	112,9	68,7	3979,7	1810,4	5790,10
2012	111	66	4184,3	2155,0	6339,3
2013	109,5	61,9	3678,1	2279,4	5957,5
2014	100,2	59	3388,4	2349,9	5738,4
2015	53,1	46,5	2373,5	2729,6	5103,10
2016	45	34,9	1781,1	3329,0	5110,1
2017	54,1	38,4	2372,5	3810,3	6182,8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 219، 231.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 144، 156.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إيرادات المحروقات تمثل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة خاصة في السنوات من 2010 حتى 2014، حيث أخذت في التزايد بسبب ارتفاع أسعار النفط، وقد بلغت ذروتها سنة 2012 حيث وصلت إلى 4184,3 مليار دينار أين كانت تشكل 66% من الإيرادات العامة، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنة، لنجدها بعد ذلك قد تناقصت بشكل طفيف خلال سنتي 2013 و 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط إلى 100,2 دولار للبرميل سنة 2014، لكنها لا تزال تشكل أكبر نسبة من الإيرادات العامة تعادل 59%، لكن بعد تهوي أسعار النفط في نهاية 2014 ومع حلول سنة 2015 انخفضت إيرادات المحروقات بشكل ملحوظ لتشكل نسبة 46,5% من إجمالي الإيرادات لتتخفف أكثر سنة 2016 إلى أدنى مستوياتها مع انخفاض أسعار النفط حيث وصلت إلى 1781,1 مليار دينار لتشكل بذلك نسبة 34,9% من إجمالي الإيرادات العامة، ومع التحسن الطفيف لأسعار النفط في السنة الموالية (2017) ب 9,1 دولار للبرميل تحسنت الإيرادات لترتفع إلى 2372,5 مليار دينار، وتشكل بذلك 38,4% من إجمالي الإيرادات العامة.

ومن هنا نستنتج أن التغيرات في أسعار النفط تنعكس بشكل طردي على التغيرات في إيرادات المحروقات وإجمالي الإيرادات العامة، إلا أنه سنة 2016 نلاحظ تحسنا ملحوظا في الإيرادات خارج المحروقات مما أدى إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات رغم انخفاض أسعار النفط.

المطلب الثاني: أسعار النفط والنفقات العامة في الجزائر (2010-2017)

تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز، حيث تتعلق الأولى بالنشاط الطبيعي والعادي للدولة أما الثانية فهي مخصصة للاستثمارات المنجزة مثل البنى التحتية وبناء المصانع وغيرها. ويوضح الجدول الموالي تطور إجمالي النفقات العامة مقارنة بأسعار النفط خلال الفترة 2010-2017.

الجدول رقم 10: يوضح تطور إجمالي النفقات العامة مقارنة بأسعار النفط خلال الفترة 2010-2017.

الوحدة: مليارات الدينارات

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة	سعر النفط
2010	2659,1	1807,9	4466,9	80,2
2011	3879,2	1974,4	5853,6	112,9
2012	4782,6	2275,2	7058,2	111
2013	4131,5	1892,6	6024,1	109
2014	4494,3	2501,4	6995,8	100,2
2015	4617	3039,3	7656,3	53,1
2016	4585,6	2711,9	7297,5	45
2017	4757,8	2631,5	7389,3	54,1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 57,58.

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، 2017، ص 67.

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، 2013، ص 67.

نلاحظ من الجدول أن النفقات العامة سنة 2010 كانت منخفضة مقارنة بسنة 2011 أين ارتفعت قيمتها بارتفاع سعر النفط حيث بلغت 5853,6 مقابل 112,9 للبرميل، وواصلت الارتفاع سنة 2012 أين انخفض سعر النفط إلى 111 للبرميل وهذا راجع إلى الزيادة في نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، وفي الفترة 2013-2015 شهد سعر النفط انخفاض متواصل بينما النفقات العامة كانت في تذبذب حيث في سنة 2013 انخفضت قيمتها إلى 6024,1 ثم ارتفعت في سنتي 2014 و 2015 لكن الارتفاع كان أكبر في 2015 بسبب الانخفاض الحاد في سعر النفط إذ بلغت 7656,3 مقابل 53,1 للبرميل وهذا راجع إلى الزيادة في نفقات التسيير والتجهيز معاً، وتواصل انخفاض سعر النفط سنة 2016 حيث قدر ب 45 للبرميل وكذا قابله انخفاض في النفقات العامة، أما في سنة 2017 فقد ارتفع سعر النفط إلى 54,1 دولار للبرميل قابله كذلك ارتفاع في النفقات العامة بقيمة 7389,3.

المطلب الثالث: أسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر 2010 - 2017

سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة انعكاسات تغير أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، وهذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 11: تطورات أسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر (2010-2017)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	أسعار النفط (دولار للبرميل)	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الموازنة العامة
2010	80,2	4392,9	4466,9	- 74,0
2011	112,9	5790,10	5853,6	- 63,5
2012	111	6339,3	7058,2	- 718,8
2013	109,5	5957,5	6024,1	- 66,6
2014	100,2	5738,4	6995,7	- 1257,3
2015	53,1	5103,10	7656,3	- 2553,2
2016	45	5110,1	7297,5	- 2187,4
2017	54,1	6182,8	7389,3	- 1206,5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص ص 219، 231.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص ص 144، 156.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه عجز في الموازنة العامة خلال طول فترة الدراسة، حيث شهدت الفترة (2010 - 2014) ارتفاع كبير في أسعار النفط، ولهذا كان العجز في الموازنة العامة طفيف حيث

قدر سنة 2010 ب 74 مليار دينار، ثم ارتفع ليصل إلى 1257,3 مليار دينار سنة 2014، وهذا راجع إلى ارتفاع النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة.

أما العجز الملاحظ من 2015 إلى 2017 فهو راجع إلى تأثير الإيرادات العامة بالأزمة النفطية، حيث انخفضت أسعار النفط إلى 45 دولار أمريكي للبرميل، مما أدى إلى انخفاض إيرادات المحروقات، وكذلك الارتفاع المستمر في النفقات العامة حيث قدرت سنة 2017 ب 7389,3 مليار دينار.

ومن هنا نستنتج أن النفقات العامة لم تتأثر بشكل كبير بانخفاض أسعار النفط فرغم هبوطها خلال السنوات 2015 حتى 2017 إلا أن النفقات العامة بقيت تقريبا في نفس المستوى مع تذبذب طفيف، وهذا راجع إلى أسباب أخرى أهمها تطبيق الجزائر للبرنامج التنموي 2015-2019، وكذا التوجهات السياسية للدولة.

المبحث الثالث: انعكاسات تغير أسعار النفط على صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2010-2017

قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات من أجل تقليل الاعتماد المفرط على إيرادات النفط وذلك بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم صندوق ضبط الإيرادات

لقد أصبح صندوق ضبط الإيرادات منذ إنشائه أداة رئيسية تستخدمها الحكومة لتحقيق أهداف السياسة المالية التي تريد تطبيقها، وقد تم إنشاؤه عام 2000، وهو يصنف ضمن الصناديق الخاصة، وينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر، وتم إنشاء الصندوق بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000 بناء على القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، وينص القانون على أنه: " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويفيد في هذا الحساب¹ :

أولاً: في باب الإيرادات

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ثانياً: في باب النفقات

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية؛
 - تخفيض الدين العمومي.
- وينص القانون على أن وزير المالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب، وعلى تحديد كفاءات تطبيق أحكام المادة عن طريق التنظيم.

¹ الجريدة الرسمية رقم 37، الصادرة في 28 جوان 2000، ص 9.

وقد تم اعتماد نصوص تطبيقية وتعديلات في الأطر الخاصة بتسيير الصندوق بداية بالمرسوم التنفيذي رقم 02-67 الصادر في 6 جوان 2002 والذي يحدد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 الذي عنوانه صندوق ضبط الإيرادات.

حيث أشار المرسوم الصادر بالجريدة الرسمية رقم 11 بتاريخ 13 فيفري 2002 على¹: " فتح الحساب رقم 103-302 في كتابات أمين الخزينة الرئيسي، وأن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب. يقيد في هذا الحساب:

في باب الإيرادات:

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

في باب النفقات:

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي؛
- تخفيض الدين العمومي؛

يحدد قرار من الوزير المكلف بالمالية قائمة الإيرادات والنفقات المسجلة على هذا الحساب.

¹ الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 13 فيفري 2002، ص 36.

المطلب الثاني: العلاقة بين أسعار النفط وصندوق ضبط الإيرادات

يعتبر صندوق ضبط الإيرادات كآلية مستحدثة تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وعلى الحفاظ على الموازنة العامة للدولة الأمر الذي يمكنها من تنفيذ سياستها الاقتصادية، ومن ثم التخفيض من الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار النفط، والمنحنى التالي يوضح انعكاسات تغير أسعار النفط على موجودات صندوق ضبط الإيرادات (2010 - 2017).

الجدول رقم 12: انعكاسات تغير أسعار النفط على صندوق ضبط الإيرادات (2010 - 2016)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	أسعار النفط (دولار للبرميل)	إجمالي موارد الصندوق	رصيد الصندوق في نهاية السنة
2010	80,2	5634775	4842837
2011	112,9	7143157	5381702
2012	111	7917011	5633751
2013	109,5	7695982	5563511
2014	100,2	7377831	4408159
2015	53,1	4960351	2073846
2016	45	2172396	784458

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- قروود علي وآخرون، انعكاسات انخيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة - دراسة حالة السعودية والجزائر-، مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 2، ديسمبر 2017، ص 2012.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 231.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 156.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ارتفاع كبير في رصيد صندوق ضبط الإيرادات من 2010 إلى 2013، حيث انتقل من 4842837 مليون دينار سنة 2010 إلى 5563511 مليون دينار سنة 2013، مع انخفاض طفيف سنة 2014، وهذا راجع إلى الارتفاع في أسعار النفط الخام خلال هذه الفترة، والذي أدى إلى ارتفاع إجمالي موارد صندوق ضبط الإيرادات، حيث انتقلت سنة 2010 من 5634775 مليار دينار إلى 7373831 مليون دينار سنة 2014، وهذا ما أدى إلى ارتفاع رصيد صندوق ضبط الإيرادات.

أما في 2015 فقد انخفض رصيد صندوق ضبط الإيرادات إلى 2073846 واستمر في التراجع إلى أن وصل إلى 784458 مليون دينار سنة 2016، والسبب في ذلك التراجع يرجع إلى انخفاض أسعار النفط الخام خلال هذه الفترة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إجمالي موارده من الجباية النفطية، التي تعد الممول الرئيسي له.

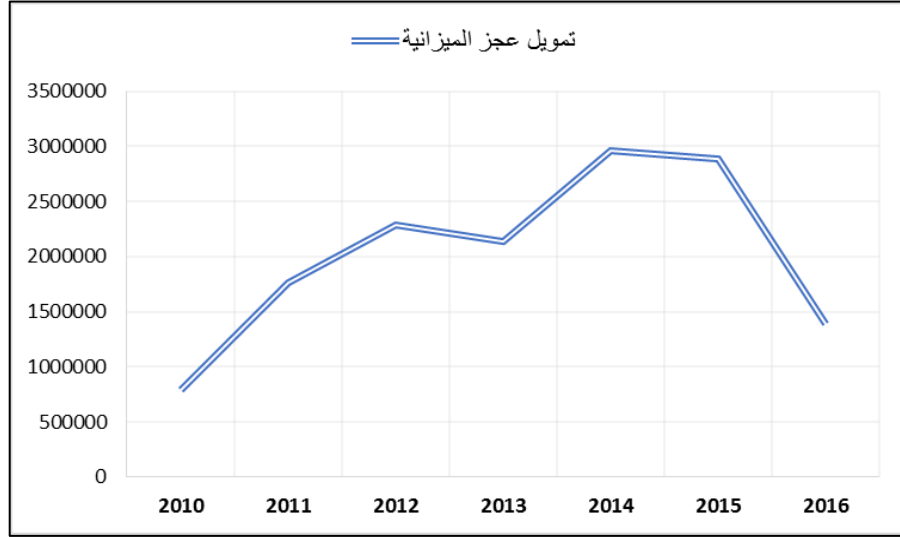
من خلال ما سبق نستنتج أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد صندوق ضبط الإيرادات، فإذا تدهورت أسعار النفط في الجزائر يتدهور معها رصيد صندوق ضبط الإيرادات، والعكس في حالة ازدهار أسعار النفط.

المطلب الثالث: تأثير صندوق ضبط الإيرادات على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

إن الهدف العملي لصندوق ضبط الإيرادات هو تمهيد وتيسير إيرادات الموازنة، إلا أن هدف سياسة الحكومة هو تمهيد وتيسير النفقات، ونظرا لأن الموارد قابلة للاستبدال بمستحقات مماثلة، فإن صناديق الضبط تؤثر مباشرة على إيرادات الموازنة فحسب وليس على إنفاق الميزانية أو العجز الكلي، وبالتالي فإن السبيل الوحيد الذي تستطيع التأثير به على الإنفاق هو فرض قيود على السيولة، وبوضع بعض الإيرادات خارج الميزانية فإن الحكومة تحاول أن تمنع نفسها من زيادة النفقات، ولكن عند غياب قيود السيولة فإن الحكومة تستطيع الإقراض أو بيع أصول من أجل تمويل نفقات مرتفعة حتى وإن كان على صندوق التثبيت أن يمهد ويسير إيرادات الميزانية الواقع يؤكد على أن الحكومات ستجد اقتراضا ميسرا بوجه خاص حيث تكون أسعار النفط مرتفعة وأصول الصندوق مزدهرة، ويتطلب تمهيد وتيسير النفقات اتخاذ

قرارات في السياسة المالية لا يمكن أن يحل الصندوق الموارد محلها¹. ويوضح الشكل الموالي دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر.

الشكل رقم 05: دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017



المصدر: قروود علي وآخرون، انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة- دراسة حالة السعودية والجزائر-، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد2، 2017، ص 212.

يلعب الصندوق دورا مهما في تمويل عجز ميزانية الدولة، إذ مول العجز سنة 2010 ب 791938 مليون دينار أما سنة 2011 فقد قدرت قيمة التمويل ب 1761455 مليون دينار وهكذا، فإن قيمة التمويل تزداد سنة بعد سنة طيلة فترة الدراسة، هذا ويقابله انخفاض مستمر في رصيد الصندوق.

وهو ما يبرز الدور الكبير الذي يلعبه الصندوق في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة.

¹ بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة ضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1، بدون سنة نشر، ص 258.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل تبين لنا أن تغيرات أسعار النفط لها أثر كبير على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة المدروسة (2010 – 2017)، حيث تميز الاقتصاد الجزائري بعجز مستمر في الموازنة العامة للدولة، وهذا راجع إلى ارتفاع النفقات العامة بمعدلات متزايدة نسبيا إلى الإيرادات العامة، والتي تعتبر عرضتا لتغيرات أسعار النفط، لأنها تعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة، ولهذا قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات من أجل ضبط الإيرادات العامة و الحفاظ على الموازنة العامة للدولة، إلا أن هذا الأخير يعتبر أيضا عرضتا لتغيرات أسعار النفط، ففي حالة ازدهار أسعار النفط يزدهر رصيد صندوق ضبط الإيرادات، وفي حالة تدهور أسعار النفط يتدهور رصيده، حيث تؤثر أسعار النفط على موارده التي تعد الممول الرئيسي له.

الخاتمة العامة

ان السمة البارزة التي يمكن استخلاصها من خلال تحليل تطورات أسعار النفط هي التذبذبات الكبيرة وعدم الاستقرار الذي لازم حركة هذه الأخيرة، حيث ألقى التدهور السريع لأسعار النفط منذ أواخر 2014 بضلاله على الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الجزائري خاصة، حيث بلغ سعر البرميل حوالي 100 دولار للبرميل في بداية 2014 ثم انهار ليصل الى 54 دولار سنة 2017.

ويدون شك فإن هذا التقلب في أسعار النفط لا يمكن أن يمر دون أن يترك آثار سلبية على السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر باعتبارها دولة ريعية بامتياز تعتمد على العائدات النفطية كركيزة أساسية، وهو الأمر الذي أدى الى تعديل سياستها الاقتصادية تبعاً للتطورات الحاصلة في أسعار النفط وذلك بما تتضمنه السياستين المالية والنقدية.

اختبار الفرضيات:

كاختبار لصحة الفرضيات التي تم طرحها تم التوصل الى:

1- تؤثر أسعار النفط على الدول المنتجة والمستهلكة له، ففي حالة ارتفاع أسعاره تتأثر الدول المنتجة إيجاباً حيث ترتفع مداخيلها النفطية مما ينعكس على برامجها التنموية وانتعاش استثماراتها، أما الدول المستهلكة فتتأثر سلباً حيث ترتفع نسبة العجز في ميزانها التجاري، أما في حالة انخفاض أسعاره فالدول المنتجة تتأثر سلباً حيث ترتفع معدلات التضخم وينخفض سعر الصرف ويتباطأ النمو الاقتصادي، وتتأثر الدول المستهلكة إيجاباً بسبب تراجع أسعار المنتجات النفطية مما سيخفض تكاليف المعيشة في هذه الدول ومنه انخفاض معدلات التضخم، وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

2- ترتبط السياسة النقدية في الجزائر بالتطورات التي تشهدها أسعار النفط بشكل جزئي فعند ارتفاع أسعاره تزداد الكتلة النقدية وصافي الأصول الخارجية وترتفع القروض الداخلية المقدمة للاقتصاد وتنخفض القروض الداخلية المقدمة للدولة، أما معدلات التضخم فهي منخفضة وذلك بسبب قيام بنك الجزائر برفع معدلات الفائدة بهدف امتصاص فائض السيولة من السوق، وعند انخفاض أسعاره فإن الكتلة النقدية قد حافظت على تزايدها ولم تنخفض نتيجة لعوامل أخرى وهذا راجع إلى امتلاك الجزائر احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية، أما معدلات التضخم فهي ترتفع وذلك بسبب قيام بنك الجزائر

بتخفيض معدلات الفائدة بهدف ضخ السيولة في السوق، وهو ما يوضح وجود خطأ على المدى القصير في الفرضية الثانية.

3- تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على السياسة المالية في الجزائر، فعند ازدهار أسعار النفط ترتفع الإيرادات العامة والعكس في حالة الانخفاض، أما النفقات العامة لم تتأثر بشكل كبير بتغيرات أسعار النفط، وبالنسبة للموازنة العامة عندما تكون أسعار النفط مرتفعة يكون العجز طفيف، وفي حالة انخفاض أسعاره يكون العجز كبير وهذا راجع الى تأثير الإيرادات العامة بالأزمة النفطية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراسة هذا الموضوع تمكنا الى التوصل الى جملة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- تتميز أسعار النفط بالتذبذب وعدم الاستقرار نظرا لعدة عوامل خارجية.
- إن أي تغير في سعر النفط له آثار واضحة على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة له.
- للنفط أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، حيث تساهم صادرات المحروقات بنسبة كبيرة في إجمالي الصادرات والناتج الداخلي الخام.
- تواجه السياسة النقدية في الجزائر عدة تحديات منها السوق الموازية، التهرب الضريبي وطبيعة المجتمع الجزائري المسلم الذي يحرم الربا، وكذلك عدم الثقة في المنظومة المصرفية وغياب الرقابة.
- ارتفعت الكتلة نقدية في الجزائر مع ارتفاع أسعار النفط، وحافظت على ارتفاعها رغم انخفاض أسعاره بسبب امتلاك الجزائر احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية، ولكن عند تآكل هذه الاحتياطات لجأت الجزائر إلى التمويل غير التقليدي.
- عند ارتفاع أسعار النفط تنخفض معدلات التضخم في الجزائر، وذلك بسبب تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بواسطة أدوات السياسة النقدية، ورفع معدلات الفائدة بهدف امتصاص فائض السيولة، والعكس في حالة انخفاض أسعار النفط.
- مرت السياسة المالية في الجزائر بالعديد من المراحل بدءا بمرحلة التخطيط مرورا بالمرحلة الانتقالية وأخيرا مرحلة الانتعاش.

- ترتبط الإيرادات العامة في الجزائر بتقلبات أسعار النفط، حيث ترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها، باعتبار الجزائر دولة تعتمد على المداخيل النفطية بنسبة كبيرة.
- النفقات العامة في الجزائر لا تتأثر كثيرا بتقلبات أسعار النفط.
- في حالة ارتفاع أسعار النفط يكون عجز الموازنة بالجزائر طفيفا، أما عند انخفاض أسعاره فإن العجز يرتفع بسبب انخفاض الإيرادات العامة وارتفاع النفقات العامة.
- يعود عجز الموازنة في الجزائر الى ارتفاع النفقات العامة عن الإيرادات العامة مما أدى الى تآكل رصيد صندوق ضبط الإيرادات، الذي كان صمام أمان لسد العجز.
- يرتبط رصيد صندوق ضبط الإيرادات بتغيرات أسعار النفط.

الاقتراحات:

- يجب على الجزائر دعم سياسة ترشيد النفقات والاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية.
- يجب على الجزائر السعي نحو انتهاج سياسات التنويع الاقتصادي بهدف تنمية القطاعات الإنتاجية وتطويرها كالقطاع الفلاحي والسياحي والخدمي، وذلك لتخفيض الاعتماد على النفط لتجنب الصدمات خصوصا لما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية.
- عند ارتفاع أسعار النفط من الضروري على الجزائر استغلال الموارد المالية استغلالا أمثلا مع المحافظة على احتياطي مناسب من العملة الصعبة لمواجهة الحالات الطارئة التي قد تمر بها في المستقبل.
- تطوير استغلال الموارد الطاقوية الدائمة كالطاقة الشمسية... الخ، كبديل للنفط الذي يعد مادة قابلة للزوال.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب:

1. أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية -مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية -، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
2. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، ط الأولى، 2010.
3. إسماعيل خليل إسماعيل، المحاسبة الحكومية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
4. باري سيحل، النقود والبنوك والاقتصاد، ت عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987.
5. بن قدور علي، يبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر، الأردن، ط 1، 2018.
6. حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1999.
7. خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي -البنوك الإلكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية -، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
8. خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي - النقود، البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، السياسة النقدية، الأسواق المالية، الأزمة المالية-، دار الجامعة الجديد للنشر، المسيلة، 2013.
9. رحيم حسن، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين، الجزائر، ط الأولى، 2008.
10. سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2015.
11. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الأردن، ط 1، 2011.
12. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، مكتب الريام، الجزائر، 2006.

13. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصادي الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006.
14. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف الأدوات)، دار الفجر، الجزائر، ط 1، 2005.
15. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2015.
16. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
17. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط 1، 2013.
18. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2003.
19. عوف محمود الكفراوي، السياسات المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997.
20. فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.
21. لطيفة كلاخي، أثر السياسات المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة بعض دول MENA، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2017.
22. محززي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 2012.
23. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2007.

24. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
25. محمد الخصاونة، المالية العامة: النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
26. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015.
27. موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل، بيروت، لبنان، 1998.
28. نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية الليبية، ط1، 2000.
29. وجدي محمود حسين، اقتصاديات النقود والبنوك ومداخل النظم المصرفية في البلدان النامية والاقتصاد الإسلامي، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2001-2002.
30. وليد بشيشي، سليم مجلخ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، لبنان، ط الأولى، 2017.
31. وليد بوخاري العايب، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط الأولى، 2013.
- ثانيا- المذكرات وأطروحات الدكتوراه:

1. إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2016.
2. بوهلة خديجة، فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2018.

3. زمال وهيبية، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017 - 2018.

ثالثا- المجالات:

1. أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا، العدد 2، 7 فيفري 2018.
2. براهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال 2000-2009، مجلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 672، نوفمبر 2013.
3. بلقاسم منال، أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، جوان 2017.
4. بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، المحلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 3، 2012.
5. بن شني عبد القادر، أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 3، سبتمبر 2015.
6. بن بوزيان محمد، لخديمي عبد الحميد، تغيرات أسعار النفط والاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 1، الجزائر، 2013.
7. بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة ضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، بدون سنة نشر.
8. جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 9، المجلد 1، جوان 2016.
9. جيدوش عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرلت الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، جوان 2017.
10. رجراج وهيبية، ادارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 5، 2014.

11. فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف، حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013، مجلة الاقتصاد والمالية، على الموقع: <https://www.univ-chlef.dz> ، تاريخ الاطلاع: 02-04-2019
12. محمد بلواي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2، المركز الجامعي لتمرناست، جوان 2012.
13. مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830 - 1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، العدد 3، 2014.
14. وحيدة جبرآل منشد، عدنان عودة صالح الصفار، فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانيات الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق، مجلة دنانير، بدون بلد نشر، العدد 7، بدون سنة نشر.

رابعا- الملتقيات والمؤتمرات:

1. الجمهورية الديمقراطية الشعبية، الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2014. متاحة على الرابط: <http://oopecorog.org/media/9526da00-1644-40da>
2. إبراهيم عبد الحميد عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجباتها في اقتصاد إسلامي، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، بعنوان: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 و 24 فيفري، 2011.
3. بن سبيع حمزة، نذير ياسين، استخدام مقارنة نماذج أشعة الانحدارات الذاتية "VAR" لتقييم فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي: حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، يومي 8 و 9 ديسمبر، 2014.
4. صندوق النقد الدولي: التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي، واشنطن، 2015.

5. صديقي مليكة، السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية - حالة الجزائر-، الملتقى الوطني الأول حول: السياسة الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم، 13 ماي 2013،
 6. راهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015.
 7. مصطفى بودراما، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العالمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 7 و 8 أفريل 2008.
- خامسا- الجرائد الرسمية:
1. الجريدة الرسمية رقم 37، الصادرة في 28 جوان 2000.
 2. الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 13 فيفري 2002.
- سادسا- مواقع الأنترنت :
1. ماهي منظمة الأوبك التي أعلن قطر انسحابها منها؟، على الموقع: <https://www.bbc.net>، تاريخ الاطلاع: 02-03-2019.
 2. وكالة الطاقة الدولية، على الموقع: <https://www.aljazeera.net> ، تاريخ الاطلاع: 02-03-2019
 3. ربيع ياغي، تأثير ارتفاع أسعار النفط على التنمية العربية، على الموقع: <https://www.aljazeera.net> ، تاريخ الاطلاع: 14-03-2019
 4. -حمزة كحال، محاولات لمحاصرة التضخم بالجزائر، على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk> ، تاريخ الاطلاع: 22-03-2019
 5. حفيظ صواليلي، 75 مليار دولار قروض بنكية دون نتيجة، على الموقع: <https://www.elkhabar.com> ، تاريخ الاطلاع: 22-03-2019.

الملخص:

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010 - 2017 تطورات هامة ناتجة عن تغيرات أسعار النفط، ففي الفترة 2010 - 2013 كانت أسعار النفط مرتفعة أما منذ أواخر 2014 فقد انهارت أسعار النفط الى ما دون 50 دولار للبرميل، الأمر الذي ألقى بضلاله على السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر، حيث أصبحت توجهاتهما تحدد بناء على اتجاه تغير أسعار النفط لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية.

الكلمات المفتاحية:

أسعار النفط، السياسة النقدية، السياسة المالية.

Résumé:

Les fluctuations des prix du pétrole ont marqué l'évolution économique algérienne de 2010 à 2017. Les prix du pétrole étaient élevés en 2010-2013 et se sont effondrés à moins de 50 dollars le baril depuis la fin de 2014. L'Algérie, où leurs tendances sont déterminées en fonction de l'évolution des prix du pétrole, car l'économie algérienne dépend principalement des revenus pétroliers.

les mots clés:

Prix du pétrole, politique monétaire, politique fiscale.